أو تخفض التكاليف النسبية للأنشطة غير الإرهابية .

وفي الوقت الذي قدم فيه البعض أدلة على أن زيادة التدابير الأمنية في المطارات (مثل التفتيش الإجباري المسبق على الركاب) قد أدت إلى انخفاض في عمليات اختطاف الطائرات، فإن البعض الآخر[1]، يجادل بان استخدام البدائل من قبل الإرهابيين قد حدث ، حيث استعيض عن اختطاف الطائرات بوسائل "أرخص" للإرهاب " ومع ذلك ، واصل الإرهابيون محاولاتهم لاستهداف مطارات رئيسيه مثل هيثرو ، الذي منذ أحداث سبتمبر شهد زيادة حاسمة في التدابير الأمنية ،وهو ما يتماشى مع التنبؤ بان الجماعات الإرهابية سوف تسعي من خلال الحلقة الأضعف للحد من التكاليف.

(ب) **التخفيف من الآثار** (Mitigating impacts) : والإجراءات التكميلية لحماية الأهداف هي التي تهدف إلى تخفيف الآثار الفعلية للعمل الإرهابي ،وهي لا تثير من الناحية النظرية خفض التكاليف بل تهدف إلى تخفيض الفوائد الناجمة عن الهجوم الإرهابي . ويقترح البعض[2] اتخاذ تدبيرين للحد من الفوائد المتأتية من الإرهاب هما: '١' اللامركزية و ' ٢ ' التغييرات في ممارسات الخطاب الإعلامي . ومن الواضح أن هذه الاستراتيجيات ترتبط ارتباطا مباشرا بالأهداف المركزية للإرهاب، ألا وهي زعزعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي، واستدعاء اهتمام وسائل الإعلام.

فاللامركزية السياسية (عن طريق الأخذ بالنظام الفدرالي أو أي شكل آخر من أشكال تقسيم السلطة) تجعل الهجمات على الأهداف السياسية أقل جاذبية؛ وحتى لو كان الهجوم ناجحا، فإن تأثير الهجوم على النظام العام يكون أقل أهمية، مقارنة بهجوم مماثل في بلد

(1) Jackson, B., P. Chalk, R.K. Cragin, B. Newsome, J.V. Parachini, W. Rosenau, E.M. Simpson, M. Sisson and D. Temple (2007). Breaching the Fortress Wall: Understanding Terrorist Efforts toOvercome Defensive Technologies. RAND Cooperation.

(2)Frey, B.S. and S. Luechinger (2004). "Decentralization as a disincentive for terror" European Journal of Political Economy 20: 509-515.

مركزي [1] .

واللامركزية الاقتصادية (التي ينبغي أن تتطور تلقائيا من خلال اقتصاديات السوق) لها أثر مماثل على فوائد الإرهاب؛ وحتى هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر لم يكن لها تأثير دائم لأن الأفراد غير المتأثرين والمشاركين في السوق تمكنوا من تعويض الأضرار بسرعة . وبوجه عام، تؤدي اللامركزية إلى خفض مستوى الترابط والتفاعل المباشر وبالتالي درجة الضرر المحتمل.

ومن ناحية أخرى ، فان التغييرات في الممارسات الإعلامية تستند إلى الاعتراف بان وسائط الإعلام والإرهاب يعيشان في " تفاعل" . فمن ناحية ، يعتبر الحدث الإرهابي قصة جديرة بالترحيب لوسائط الإعلام للإبلاغ عنها ولزيادة المبيعات ؛ ومن ناحية أخرى ، يعتمد الإرهابيون علي وسائط الإعلام للوصول إلى جمهور كبير ، يتجاوز الضحايا المتأثرين مباشرة بالهجوم ، وذلك لغرس الخوف في المجتمع.

وحيث إن وسائل الإعلام تحدد "التجربة المعرفية" للإرهاب من جانب جمهور أكبر من الضحايا المتضررين مباشرة ، وتضخيم الأثر من خلال التقارير المستمرة للموضوع (حتى على حساب الموضوعات الأخرى) وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في إدارة "مخاوف المواطنين" إما إيجابيا أو سلبيا وثمة استراتيجية محتملة لمكافحة الإرهاب في هذا الصدد يقدمها البعض[2] وهي تقول ، بأنه من خلال تزويد وسائل الإعلام بمعلومات كثيرة عن الهجمات الإرهابية، قد تتلاعب الحكومة باعتراف وسائط الإعلام بالمجموعات الإرهابية؛ إذا تحققت ونجحت في إخفاء الفاعل الحقيقي للهجوم ، وذلك من خلال عدم الاعتراف بالجاني الحقيقي علي الرغم من انه معروف ، وبهذه الطريقة تتسبب في التأثير في سلوك

(1)Frey, B.S. and S. Luechinger (2004). "Decentralization as a disincentive for terror" European Journal of Political Economy **20**: 509-515.

(2) Kunreuther, H. (2002). "Risk Assessment and Risk Management in an Uncertain World." Risk Assessment 22(4): 655-664

المتسابقين الطلقاء من الجماعات الأخرى) ، وقد يقلل ذلك من فوائد الهجوم الذي يتجلى في اهتمام وسائط الإعلام ، مما يحبط الإرهابيين النشطين[1].

ومن الناحية التجريبية[2]، يقدم البعض الدعم الأول لفكرة أن اللامركزية ترتبط بانخفاض احتمال وقوع هجمات إرهابية عابرة للحدود. وهنا، تؤثر اللامركزية في الإنفاق (المالي) تأثيرا أقوى على الإرهاب من اللامركزية السياسية الفعلية. بل والمثير للاهتمام ان الرأي الذي يظهر اللامركزية علي أنها تؤدي إلى انعدام الكفاءة الأمنية (كما قد يقترح الخطاب الشعبي)؛ يبدو أنها تولد تغذية مرتدة ايجابية بين الوسائل الأمنية (اللامركزية) وانعدام الأمن.

وبالنظر إلى التفاعلات بين وسائل الإعلام والإرهاب ، يبين البعض [3]ن التغطية الإعلامية قد تحرض علي أعمال إرهابية إضافية. كما يظهر البعض [4] ان اهتمام وسائل الإعلام والإرهاب يتقاسمان علاقة سببية ثنائية الاتجاه ، وبالتالي فان زيادة اهتمام وسائل الإعلام بالإرهاب تسبب المزيد من الأحداث الإرهابية ، والعكس صحيح. وتشير هذه النتائج التجريبية إلى ان النشاط الإرهابي قد يتأثر أيضا بالتأثير علي التغطية الإعلامية للأعمال الإرهابية. ومع ذلك ، فإن الأدلة الموجودة قليلة نسبيا إلى حد ما. وعلاوة علي ذلك ، يمكن للمرء ان يفترض ان المنظمات الإرهابيه تجد طرقها الخاصة للدعاية للهجمات الناجحة ، لا سيما عبر الإنترنت ، التي أصبحت منبرا إرهابيا شعبيا.

وباختصار، تهدف تدابير الحماية (اللامركزية،والتي تؤثر على السلوك الإعلامي) إلى

(1) Frey, B.S. and S. Luechinger (2008). "Three Strategies to Deal with Terrorism." Economic Papers 27(2): 107-

(2) Dreher, A. and J.A.V. Fischer (2008). "Decentralization as a Disincentive for Transnational Terror? An Empirical Test." International Economic Review (forthcoming).

(3) (3) Nelson, P.S. and J.L. Scott (1992). "Terrorism and the Media: An Empirical Analysis." Defence Economics 3(4): 329-339.

(4) (4) Rohner, D. and B.S. Frey (2007). "Blood and ink! The common-interest game between terrorists and the media." Public Choice 133: 129-145.

الحد من الفوائد المحتملة للأعمال الإرهابية. وتبين الأدلة التجريبية المتفرقة أن السياسات ذات الصلة (اللامركزية) قد تسفر بالفعل عن آثار إيجابية. ومع ذلك، لا توجد دراسة تجريبية تدل ضمنا على أن خفض الفوائد من الهجوم يرتبط بتخفيض الهجمات في المستقبل؛ وهذا ينطبق بشكل خاص على التفاعل بين وسائل الإعلام والإرهاب، حيث كشفت الأدلة للتو علاقتها التفاعلية. وهناك احتمال أن تؤدي التدابير الوقائية إلى تغيير سلوك الإرهابيين، وبالتالي فإن أثر استراتيجيات مكافحة الإرهاب ذات الصلة يقوض. وحتى مع نجاح استراتيجيات مكافحة الإرهاب هذه في التخفيف من آثار الضربات الإرهابية، فإنها قد تؤدي أيضا إلى مجموعة من آثار الاستبدال، تشمل تحولا في الأهداف، وتغييرا في أساليب الهجوم، والتحول الجغرافي بين البلدان أو في الوقت المناسب. وهذا يعني أنه لكي تكون السياسات ذات الصلة فعالة، سيتعين عليها أن تعالج جميع أشكال الهجمات الممكنة، على جميع الأهداف، وفي جميع البلدان الممكنة، وفي جميع الأوقات. وبالنظر إلى المعلومات غير المتناظرة بين الإرهابيين والحكومات، فإنه من الصعب تحقيق ذلك. وهذا يقود إلى السؤال عن كيفية حماية النظام الاقتصادي عندما تكون التهديدات الفعلية للأمن غير معروفة.

المطلب الثاني
السياسات الاستباقية
Proactive policies

تتمثل تلك السياسات في الآتي :

أولا: استهداف البنية التحتية للإرهابيين (Targeting terrorists' infrastructure)

وتشمل السياسات الاستباقية تدابير مثل استخدام تكنولوجيات الاستخبارات والرصد للكشف عن النشاط الإرهابي وإلقاء القبض على الجناة، وعرقلة التدفقات المالية الإرهابية وإمدادات الأسلحة، فضلا عن الهجمات الاستباقية. وبالإضافة إلى التدابير

المادية، يمكن أن تشمل أيضا تشديد التشريعات والحد من حقوق المواطنين لزيادة الصعوبات التي يواجهها الإرهابيون في تنظيم ونشر معلوماتهم وتجنيد الأعضاء وما إلى ذلك. وباختصار، تهدف التدابير الوقائية إلى تجفيف موارد الإرهابيين (المالية والبشرية والمادية والتكنولوجية) من أجل تعطيل أنشطتهم .

ومن المؤكد ان اعتراض تمويل الإرهاب قد حظي بأكبر قدر من الاهتمام في العديد من المؤلفات التي تحلل التداعيات الدينامية للتدابير الإرهابية الاستباقية. ولا يرجع ذلك إلى اعتماد المنظمات الإرهابية علي الأصول المالية لتنفيذ أنشطتها فحسب ، بل أيضا إلى إمكانية الكشف عن النشاط الإرهابي عن طريق اقتفاء اثر الأموال الموجودة في النظام. ومع ذلك ، وعلي الرغم من الصعوبات الكامنة في هذا النهج ، فانه من الصعب تنفيذه فعلا لعدة أسباب . أولا ، من أجل التجميد الفعال لأصول الإرهابيين المالية ، لا بد من التعاون بين الدول والقطاع المصرفي ،الذي ثبت أنه من الصعب إثباته (نظرا لمثبطات الكشف عن المعلومات عن المعاملات المالية)[1] . ثانيا ، اظهر الإرهابيون تحايلا والتفافا علي تجميد أصولهم من خلال تنويع مصادر دخلهم ، و بطمس إمكانية تعقب معاملاتهم [2] . وقد تلقت القاعدة ، وهي مثال لمنظمه إرهابيه بعيده المنال ، أموالا من مصادر تتراوح بين أفراد من القطاع الخاص والدول الراعية ، وتغطي بوصفها "منظمات إنمائية" أو "جمعيات خيريه". وعلاوة علي ذلك، فإنها تستخدم تقنيات لطمس آثار معاملاتها المالية مماثلة لتلك الخاصة بالجريمة المنظمة . ونتيجة لذلك ، يقال ان التدابير الصارمة للحد بشده من أصولها قد فشلت. ولذا يشبه البعض الأنشطة الرامية إلى الحد من تدفقات الأموال غير المشروعة ب "دلو التسريب"

(1) FitzGerald, E.V.K. (2004). "Global financial information, compliance incentives and terrorist funding." European Journal of Political Economy 20(2): 387-401.

(2) Schneider, F. (2002). "The hidden financial flows of Islamic terrorist organisations: Some preliminary results from an economic perspective." Paper presented at the DIW Workshop on the Economic Consequences of Global Terrorism, June 14-15, Berlin.

الذي يكون نجاحه في أحسن الأحوال مؤقتا.

وبصرف النظر عن عدم كبح الأصول المالية للمنظمات الإرهابية، فإن أدبيات الاقتصاد متشائمة بشأن فعالية الهجمات في تقليل الموارد البشرية لتلك المنظمات . وتعترف النظرية بثلاث قنوات يمكن من خلالها للتدابير الاستباقية تجاه المنظمات الإرهابية أن تؤدي في الواقع إلى تفاقم السلوك الإرهابي كرد فعل : أولا، إن الهجمات، وتحديدا إذا كان تحد من حريات التعبير، وبالتالي لا يوجد وسائل غير سياسية للتعبير عن المظالم سيجعل الأنشطة غير الإرهابية أكثر تكلفة نسبيا ، حيث يؤدي إلى زيادة النشاط الإرهابي[1] ؛ وثانيا، يمكن للعدوان أن يغذي شرعية المنظمات الإرهابية عندما يتم الرد على نضالها من أجل الحقوق السياسية بالتشديد علي هذه الحقوق ؛ وثالثا، يمكن للمنظمات الإرهابية أن ترد بإعادة تنظيم هياكلها للتهرب من العدوان[2] .

أي ان الردود الانتقامية من قبل الدولة قد يؤدي إلى زيادة الهجمات الإرهابية بدلا من تخفيضها . وبالتالي ، يبدو ان العمل القسري تجاه المنظمات الإرهابية يؤدي إلى لعبه المجموع الصفري التي يمكن ان تؤدي إلى دوامه من العنف–أو كما خلصت الأدبيات إلى ان "الردع قد يكون له نتائج عكسية".

وفيما يتعلق ببدائل العدوان ، يقترح البعض عددا قليلا من البدائل باستخدام سياسة"الجزرة" الوعد بمكافآت أو تخفيض العقوبات المقررة لحمل الإرهابيين علي الامتناع عن القيام بأنشطه إرهابيه. وقد تشمل هذه التدابير ، مراعاة الجزاء القانوني الذي يحتمل ان يواجهه الإرهابيون عند التخلي عن أعمالهم غير القانونية. وبدلا من زيادة تكاليف

(1) Enders, W. and T. Sandler (2006). The political economy of terrorism. Cambridge, Cambridge University Press

(2) Muenkler, H. (2004). "Terrorismus heute. Die Asymmetrisierung des Krieges." Internationale Politik February: 1-11.

الأنشطة الإرهابية ، فإنهم يدعون إلى تخفيض التكلفة عند الامتناع عن القيام بذلك. ويمكن تحقيق ذلك ، بتوفير العفو وأعاده التنشئة الاجتماعية والمحادثات السياسية. واتباع الإجراءات الايجابية بدلا من إيجاد لعبة صفراء أو سلبية وهو ما سيخلق على الأقل من الناحية النظرية وضع مربح للجانبين يكسبه الجانبان (الإرهابيون والحكومة). ويستدل البعض بالسياسات ذات الصلة في أيرلندا الشمالية على الأقل فمفاوضات الذراع السياسية للجيش الجمهوري الايرلندي نجحت في الحد من الأنشطة العنيفة.

ثانيا : استهداف الأسباب الجذرية للإرهاب (Targeting root causes of terrorism)

ويركز النهج السياسي الأخير الذي لا يزال يتعين مناقشته علي استهداف "الأسباب الجذرية" للإرهاب. وفي حين لخصت الفروع المذكورة أعلاه استراتيجيات مكافحه الإرهاب التي تستهدف "العوامل المرنة الاختيارية" [1] ، سيناقش هذا الفرع النهج الرامية إلى القضاء علي المظالم الفعلية التي تبني عليها الأعمال الإرهابية ، وتقويض الشرعية الإرهابية (مثل التجنيد والتمويل والدعم الشعبي). وبوجه عام ، الاستراتيجيات ذات الصلة المرتبطة بزيادة في تكاليف الفرصة المتاحة للعنف .

وإذا افترضنا ان الجيش الجمهوري الايرلندي استخدم العنف لعدم وجود طريقه أخرى للتعبير عن معارضته ، فان تقديم بدائل للعنف (كما نوقش من قبل) يمكن ان يعتبر أيضا وسيلة لاستهداف جذور الإرهاب و يقوض بالمثل شرعية الإرهابيين[2] .

وبوجه عام ، فان استهداف جذور الإرهاب يعني جعل اللا عنف أكثر جاذبيه نسبيا بالنسبة للإرهابيين المحتملين أو أنصار الإرهاب ، بدلا من زيادة تكاليف الإرهاب

(1) Drakos, K. and A. Gofas (2006b). "In search of the average transnational terrorist attack venue." Defence and Peace Economics **17**(2): 73 - 93.

(2) Frey, B.S. and S. Luechinger (2008). "Three Strategies to Deal with Terrorism." Economic Papers

أو تخفيض فوائده. ومن الواضح ان هذه الاستراتيجيات تتطلب ' ١ ' تحديد الأسباب "الحقيقية" للإرهاب ، و ' ٢ ' تغيير الظروف ذات الصلة من خلال اتخاذ إجراءات في مجال السياسات وبطرق تحد من النشاط الإرهابي.

والمشكلة الرئيسية في استهداف الأسباب الجذرية للإرهاب هي أن الأدلة الموجودة (ولا سيما عندما يكون التركيز التحليلي عالميا) لا تحقق نتيجة واضحة للعوامل التي تشكل جذورا حقيقية للإرهاب. والأكثر من ذلك ، ان الدراسات المختلفة لا تشدد فقط علي أهمية المحددات المختلفة (التي تدعو إلى حلول سياسية مختلفة) ، ولكن العديد من الدراسات تأتي أيضا بنتائج متباينة فيما يتعلق باتجاه تأثير بعض المحددات. فالنتيجة المفقودة "مقاس واحد يناسب الجميع" لأسباب الإرهاب تجعل أي مشورة سياساتية بسيطة مستحيلة تقريبا .

ومن الواضح أن الأدلة المستمدة من الدراسات القطرية يمكن أن تستخدم لصياغة مشورة في مجال السياسة العامة مناسبة للبلد الذي يجري تحليله. على سبيل المثال، وكما يشير دليل فريدون وسيزجين (٢٠٠٨)[1] إلى أن التخلف الاقتصادي يشجع الإرهاب في تركيا، فإن تقديم المشورة السليمة في مجال السياسات هو تعزيز التنمية الاقتصادية في هذا البلد. ومع ذلك، فمن غير الواضح ما إذا كان يمكن نقل هذه الاستراتيجيات إلى بلدان أخرى ام لا. وعلى أية حال، ينبغي أن يوضع في الحسبان التركيز التحليلي للتحليلات التجريبية عند استخلاص الآثار المترتبة عليها من السياسات.

ويبدو ان مكافحه الإرهاب المحلي بالاستراتيجيات اللينة أكثر فائدة. وتشير الأدلة الموجودة إلى ان النجاح الاقتصادي وسياسات الرعاية السليمة تثبط الإرهاب الداخلي داخل حدود الاتحاد الأوروبي ، مما يوحي بان السياسات الاقتصادية والاجتماعية الناجحة

(1) Feridun, M. and S. Sezgin (2008). "Regional Underdevelopment and Terrorism: The Case of South Eastern Turkey." Defence and Peace Economics 19(3): 225-233.

قد تسفر عن عائد إضافي للسلام الإرهابي. وفي الوقت نفسه ، قد تكون المشاركة السياسية للمجموعة الهامشية (مثل الأقليات الاثنية) مفيدة في أداره الصراعات القائمة علي الخطوط الاثنية أو القومية بطرق سلميه. ويجادل باروس[1] (٢٠٠٣) بالمثل في قضية آيتا في اسبانيا ، التي تبين ان الإجراءات السياسية المتشددة ضد الأقليات (مثل حظر الأحزاب التي تمثل الباسك بينما يحتمل ان تكون مرتبطة بمنظمه آيتا) قد تؤدي إلى نتائج عكسية.

وبالنظر إلى أنه لا توجد نتيجة "حقيقية" على محددات الإرهاب، يمكن التفكير في عدد من استراتيجيات مكافحة الإرهاب المفيدة (المحتملة). ويمكن أن تشمل الاستراتيجيات المفيدة خفضا اقتصاديا وسياسيا (القمع، والتمثيل غير الملائم، وما إلى ذلك)، والاجتماعية (التمييز على أسس عرقية أو دينية). كما أن الاستقرار السياسي قد يعمل بشكل إيجابي في الحد من الإرهاب. وفيما يتعلق بالأدلة التجريبية بشأن أسباب الإرهاب ، يبدو أن هناك تركيزا عاما على العوامل السياسية والمؤسسية أكثر من العوامل الاقتصادية .

وعلى الصعيد الدولي، قد تكون المساعدة الخارجية (مثلا الموجهة نحو التعليم السليم) والمساعدة في التحول الاقتصادي والسياسي والتعاون الدولي (مثلا فيما يتعلق بتنظيم التجارة الدولية) مفيدة أيضا. وكما تم التأكيد من قبل، فإن جميع هذه الاستراتيجيات تهدف إلى جعل اللا عنف أكثر جاذبية للإرهابيين المحتملين ومؤيديهم.

ومع ذلك، لا تزال هناك عدة أسئلة مفتوحة وتثير الكثير من الجدل والنقاش[2] . أولا، بالنظر إلى أن التجارب لا تشير إلى سبب جذري "حقيقي" للإرهاب، ومن ثم لا يمكننا تقييم ما إذا كانت هناك استراتيجية معينة مفيدة. وقد تكون الإستراتيجية مفيدة أيضا ولكنها لا تزال

(1) Barros, C.P. (2003). "An Intervention Analysis of Terrorism: The Spanish ETA Case." Defence and Peace Economics 14(6): 401-412.

(2) Sambanis, N. (2008). "Terrorism and Civil War." Terrorism, Economic Development, and Political Openness. P. Keefer and N. Loayza, Cambridge University Press: New York: 174-206.

تشكل مضيعة للموارد إذا كانت هناك طرق أخرى أكثر فعالية للحد من الإرهاب . وثانيا، فإن فعالية استراتيجيات مكافحة الإرهاب المقترحة تعتمد كثيرا على السياق. وثالثا، إن الأدلة غير حاسمة على التفاعل بين مختلف المحددات الإرهابية وروابطها بالإرهاب. وقد تتطلب هذه التفاعلات نهجا أكثر شمولية للسياسات (أي معالجة جذور الإرهاب المختلفة في وقت واحد عندما يتبين أن تفاعلهم يؤثر بشكل مستقل على الإرهاب).

وبصورة عامة، قد يكون استهداف جذور الإرهاب فعالا عندما يجعل اللا عنف أكثر جاذبية ويهمش الجماعات الإرهابية. بيد أن الأدلة الموجودة لا تسمح بإستراتيجية واضحة (مفيدة عالميا) في الحد من الإرهاب. ونتيجة لذلك، قد يؤدي ذلك إلى سوء إدارة الصراع وإلى سوء تخصيص الموارد. وفي الوقت نفسه، يمكن اعتبار استهداف جذور الإرهاب بمثابة إرضاء لمطالب الإرهابيين. وكما تظهر نظرية اللعبة، فإن التنازلات للإرهابيين قد تؤدي إلى أعمال إرهابية جديدة، كما قد تؤدي إلى تغييرات في هيكل الجماعات الإرهابية وظهور أشكال أخرى جديدة (يحتمل أن تكون أكثر راديكالية).

وفي هذا الصدد ، تبدو سياسات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى زيادة تكاليف الإرهاب أو تخفيض فوائده معقولة لمكافحه الإرهاب. ومع ذلك ، فقد تعرضت استراتيجيات السياسات ذات الصلة للانتقاد[1].

(1) Bossong, R. (2008). "The Action Plan on Combating Terrorism: A Flawed Instrument of EU Security Governance." Journal of Common Market Studies 46(1): 27-48.

المطلب الثالث
العوامل المحددة للآثار الاقتصادية لسياسة مكافحه الإرهاب
The determinants of the economic impacts of anti-terrorism

وفي حين ان الأعمال الإرهابية ليس لها سوي آثار مؤقتة علي الاقتصادات المتقدمة، فقد ظهر ان تدابير مكافحه الإرهاب قد تؤدي إلى الحد من آثار الإرهاب في جميع أنحاء الاقتصاد.وبالمقارنة بالآثار المباشرة للهجمات الإرهابية فإن المحددات والنتائج ذات الصلة أكثر انتشارا وأكثر صعوبة في توقعها والاستحواذ عليها . ورغم ضالة الأدلة التجريبية ، تشير الدراسات المتاحة إلى العوامل التالية التي تحدد نظريا علي الأقل التداعيات الاقتصادية للتدابير الأمنية وتتمثل هذه العوامل في :

١" اختيار التدابير الأمنية المعتمدة ، '٢' كيف ومن الذي يوفر الأمن ، '٣' السياق الاقتصادي الذي تنفذ فيه التدابير الأمنية ، '٤' الآثار التي تحدثها التدابير الأمنية علي الهجمات الإرهابية في المستقبل.

فالآثار الاقتصادية للتدابير الأمنية تتحدد بنوع التدابير الفعلية التي يعتمدها مختلف أطراف الاقتصاديين. ولا تقتصر هذه التدابير علي تحديد الاستثمارات العامة الفعلية أو النفقات المالية اللازمة فحسب ، بل أيضا علي نطاق إيجاد أوجه تآزر بين مختلف التدابير الأمنية. وعلاوة علي ذلك ، ستؤثر التدابير الأمنية المعتمدة بصورة غير مباشرة علي الاقتصاد من خلال ، تأثيرها علي تكاليف المعاملات والعوامل الخارجية .

وتتأثر التدابير الأمنية الفعلية التي يتخذها الوكلاء الاقتصاديون بإدراك المستوى الفعلي لانعدام الأمن والتهديدات الكامنة وراءه؛ وفي حالة الموظفين العموميين، فإن الاعتبارات السياسية توضع في الاعتبار أيضا، عن طريق اختيار وسائل للاحتفاظ بثقة الدوائر الانتخابية وإظهار السلطة تجاه الجناة. وهكذا، وعلى وجه الخصوص، على المستوى الحكومي، غالبا ما ينظر إلى الشكل المناسب لإعادة تثبيت الأمن (الفعلي والمتصور) على

أنه عمل عدواني. ولذلك يبدو أن الاعتبارات المتعلقة بالآثار الاقتصادية (غالبا ما تكون في المستقبل البعيد، وبالتالي لا يسهل حسابها) ومن ثم يبدو أنها في معظمها تخرج عن اعتبارات السياسة العامة[1].

والاهم من ذلك ان التدابير الأمنية الفعلية وكذلك تكاليف هذه التدابير تتحدد بالسلوك المتوقع للجهات الفاعلة الأخرى. وعلي وجه الخصوص في حاله الإرهاب العابر للحدود الوطنية ، فالتعاون بين البلدان ضروري لتحقيق أقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة لتدابير مكافحه الإرهاب. وعدم التعاون لا يعني فقط انه يتعين علي عدد قليل من الأطراف الفاعلة تحمل تكاليف التدابير ، ولكن أيضا ، بالنظر إلى الترابط الأمني فمن غير المرجح ان تكون التدابير فعالة ، مما يؤدي بدوره إلى خلق عقبات أمام الاستثمار في بعض السياسات .

ويمكن توفير الأمن بكفاءة اقتصادية أكثر أو أقل. كما هو الحال بالنسبة لعروض أمن المطارات وهنا يثور التساؤل عما إذا كانت الحكومات أو القطاع الخاص أكثر فعالية في توفير أقصى قدر من الأمن بأقل التكاليف. وفي هذا الصدد، فإن الآثار الاقتصادية، من الناحية النظرية، ستختلف باختلاف الآليات والنهج (مثل آليات السوق مقابل اللوائح) التي تستخدم للحث على توفير الأمن .

(ويوضح بروك) نماذج الآثار المترتبة علي الإنفاق الأمني ، الذي يمكن ان يكون طوعيا ، استجابة لقوي السوق ، أو الإنفاق القسري بسبب الأنظمة والتشريعات الأمنية الجديدة: في حين ان السيناريو الأول (الإنفاق الأمني الطوعي) يشبه الإنفاق علي التأمين ، ثانيا (الاستجابات لقوي السوق) قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف ، ولكن في الوقت نفسه يمكن

(1) Enders, W. and T. Sandler (2006). The political economy of terrorism. Cambridge, Cambridge University Press.

ان تمنع أو حتى زيادة الإيرادات ، في حين ان الثالث (تنظيم الإنفاق الأمني) متطابقة مع التنظيم البيئي ، وزيادة الرعاية الاجتماعية ، علي حساب المنتجين وذلك نتيجة الانخفاض العام في إنتاجيه الصناعة .

وأخيرا، فإن القدرة على تنسيق التدابير الأمنية عبر الوكلاء الاقتصاديين لا داخل الاقتصادات فحسب بل أيضا بين الاقتصادات المختلفة من المحتمل أن تؤثر على الآثار الاقتصادية بطريقتين :

أولا : بالنظر إلى الترابط المشترك بين الأمن وانعدام الأمن ، فان عدم تنسيق التدابير التي تسفر عن جميع روابط النظام قد يجعل الاستثمارات الأمنية الفردية عديمة القيمة ، وبالتالي لا يعود إلى الاستثمار أي عوائد سلبية.

ثانيا : بالنظر إلى الآثار السلبية المحتملة للقدرة التنافسية علي القطاعات الاقتصادية المعنية ، فان التداعيات الاقتصادية لتوفير الأمن ستتحدد أيضا بالقدرة علي تنسيق التدابير الأمنية عبر المتنافسين في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وعلي الرغم من قلة المعلومات المتاحة ، يشير البعض [1] إلى ان الإنفاق الأمني قد يكون له آثارا مختلفة علي الاقتصادات ذات الأحجام المختلفة ، حيث ان مستوي معين من الإنفاق الأمني ينطوي علي حصة اعلي في الإنفاق الإجمالي لاقتصاد أكبر. ومع ذلك ، وكما تقول وزاره الخارجية والتجارة الاسترالية (٢٠٠٤) ، بالنسبة للاقتصادات النامية أن الإنفاق علي التدابير الأمنية يمكن ان ينطوي علي استثمار في ثقة المستثمرين وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية .

ومن الناحية النظرية، يمكن للاستثمارات الأساسية لتعزيز الأمن أن تؤثر إيجابيا على

(1) Gupta, S., B. Clements, R. Bhattacharya and S. Chakravarti (2004). "Fiscal consequences of armed conflict and terrorism in low- and middle-income countries." European Journal of Political Economy 20:403-421.

اقتصاد أصغر "أقل أمنا" يصل إلى مستوى معين، مما يزيد من قدرته على الصمود، فضلا عن ثقة الجهات الفاعلة الاقتصادية فيه. ويمكن لهذا التأثير أن يرتفع، ، ولكن الاقتصاد الأكثر تطورا ، في الواقع ، في عكس اتجاهه ، أي انه يؤدي إلى انعكاسات سلبية في الاقتصادات المتقدمة النمو والمفتوحة بسبب الآثار السلبية علي الكفاءة الاقتصادية. بيد ان هذا يمثل فرضية وتتطلب الديناميات الفعلية بين الأمن والتنمية الاقتصادية مزيدا من البحث آلمتاني .

وفيما يتعلق بذلك، وحيثما تكون الاستثمارات في التكنولوجيات الأمنية ضرورية، فإن الآثار الاقتصادية ستختلف تبعا لما إذا كان الاقتصاد مستوردا صافيا أو مصدرا لهذه التكنولوجيات. وإذا كان قطاع الأمن في الاقتصاد كبيرا وقادرا علي المنافسة بما فيه الكفاية ، فمن المرجح ان يستفيد هذا القطاع والاقتصاد الكلي من زيادة الاستثمارات في مجال الأمن . ومع ذلك، فإن البلدان التي لا تنتج التكنولوجيات الأمنية اللازمة ستحتاج إلى استيراد هذه السلع والخدمات. وهكذا، فإن الآثار الاقتصادية للإنفاق الأمني ستحدد جزئيا ما إذا كان البلد مستوردا صافيا أو مصدرا للتكنولوجيات والخدمات الأمنية. وسيتم تحديد تكاليف التدابير الأمنية بتأثيرها الفعلي على السلوك الإرهابي. وفي أفضل الحالات، ستكون السياسات الأمنية فعالة وتتوقف أعمال الإرهاب.

ولكن في أسوأ السيناريوهات، سيعدل الإرهابيون سلوكهم لتقويض التدابير الأمنية التي قد تؤدي إلى إجراءات أشد، وبالتالي زيادة التكاليف من النشاط الإرهابي. كما يظهر إندرس وساندلر (٢٠٠٦)، ان هذه الاعتبارات ليست مجرد نظرية بل واقع. غير أن هذه التكاليف لا تدمج في كثير من الأحيان في تحليل التكاليف والفوائد المتعلقة بتدابير السياسة العامة .

المبحث الثالث
الآثار الاقتصادية لسياسة مكافحه الإرهاب

لقد صنفت الآثار الاقتصادية لتدابير مكافحة الإرهاب على أنها "التكاليف غير المباشرة للإرهاب" الناجمة عن الإجراءات التي يقوم بها كل من القطاعين العام والخاص لحماية أنفسهم من تأثير هجوم إرهابي أو لمنع وقوع هجوم إرهابي [1] .

ويتطلب تقدير هذه الآثار الاقتصادية حساب الآثار المباشرة الناجمة عن النفقات المستثمرة في التدابير الأمنية والآثار غير المباشر ة الناجمة عن ' ١ ' تكاليف الفرصة البديلة لهذه الاستثمارات الأمنية ومن ' ٢ ' الآثار الفعالة الناتجة عن العوامل الخارجية والتأثيرات غير المباشرة. . وينبغي ان تراعي الآثار الاقتصادية للتدابير الأمنية تأثيرها الفعلي علي السلوك الإرهابي أو فعاليه التدابير الأمنية المختارة.

ويمكن تحديد تصنيفين واسعين للتدابير الأمنية من خلال التفريق بين التدابير الأمنية الدفاعية والتدابير الأمنية الاستباقية: حيث تركز الأولى بشكل عام علي حماية الأهداف من الهجمات الإرهابية أو التخفيف من أثارها في حاله الهجوم ؛ وتركز الأخيرة علي مكافحة التهديد ذاته ، أي استهداف الإرهابيين والمنظمات الإرهابية في محاولة لتقويض قدراتهم وأنشطتهم عن طريق الحد من قاعدة مواردهم. و كلا النهجين يهدفان إلى التأثير علي الاعتبارات الخاصة بالتكاليف والفوائد (وتكلفة الفرص) للقادة الإرهابيين والإرهابيين النشطين وأنصار الإرهاب[2] .

ويصنف البعض [3] التدابير الأمنية لا فيما يتعلق بموضوع التمركز والبؤر (الأهداف

(1) Brück, T. (2006). The economic analysis of terrorism. London, Routledge
(2) Enders, W., T. Sandler, G. Parise (1992). "An Econometric Analysis of the Impact of Terrorism andTourism." Kyklos 45(4): 531-54.
(3) Frey, B.S. and S. Luechinger (2004). "Decentralization as a disincentive for terror" European Journalof Political Economy 20: 509-515

مقابل الإرهابيين) فحسب ، وإنما بالأحرى فيما يتعلق بالنهج المعتمد. ويحدد "الردع" على النقيض من التدابير العملية "الإيجابية" أو الهادفة.وتشمل الإستراتيجية الأولى التدابير "المادية" وكذلك القانونية الرامية إلى ردع الإرهابيين عن أنشطتهم؛ أما النقطة الثانية فتشير إلى التدابير التي تخلق حوافز تدفع الإرهابيين إلى الاستعاضة عن أعمال العنف السياسي بوسائل غير عنيفة. ومن المهم الإشارة أن هذه التصنيفات لا يستبعد بعضها بعضا، أي أنها لا توفر تصنيفات بديلة ولكنها تكميلية ، أي يكمل بعضها بعضا كما هو مبين في الجدول أدناه .

تصنيف أنواع مختلفة من تدابير مكافحة الإرهاب

Classification of different types of counter-terror measures

	Defensive policies **السياسات الدفاعية**	**Pro-active policies** **السياسات الاستباقية**
سياسات الردع / الحوافز السلبية Deterrence policies / negative incentives	Increasing the costs of terror e.g., surveillance and protection of targets زيادة تكاليف الإرهاب مثل المراقبة وحماية الأهداف	Decreasing resource endowments of terror organizations e.g., intelligence and military operations انخفاض الموارد المتوافرة لدي المنظمات الإرهابية مثل الاستخبارات والعمليات العسكرية
Benevolent policies / positive incentives السياسات الهادفة / الحوافز الإيجابية	Decreasing the benefits derived e.g., decentralization of targets, decreasing media attention تقليل الفوائد المستمدة، على سبيل المثال، تحقيق اللامركزية في الأهداف، وخفض اهتمام وسائط الإعلام	Increasing opportunity costs of terrorism e.g., tackling grievances /root causes of terrorism, resocialization زيادة تكاليف الفرصة البديلة للإرهاب، مثل معالجة المظالم / الأسباب الجذرية للإرهاب، وإعادة تشكيل المجتمع

وفي الممارسة العملية، تستتبع "السياسات الدفاعية" إجراءات مباشرة (مثل الاستثمارات في تكنولوجيات الأمن) وإجراءات غير مباشرة بما في ذلك التغيرات في الاستهلاك والاستثمار وأنماط الادخار لتجنب التعرض لحالات الخطر . وتشمل "السياسات الاستباقية" جميع التدابير الرامية إلى تقويض النشاط الإرهابي، وذلك مباشرة عن طريق قطع إمداداتها من الموارد، بما في ذلك الأصول المالية والأسلحة والمجندون، وما إلى ذلك؛و يمكن أن تتراوح التدابير بين العمليات الاستخباراتية، والضربات العسكرية كما

حدث في العراق وأفغانستان.[1]

وفي إطار هاتين الفئتين العريضتين، يمكن تحديد فئتين فرعيتين: يمكن التمييز بين التدابير الدفاعية سواء كانت تحمي أهدافا محددة (أي زيادة تكاليف الإرهاب) أو ما إذا كانت تحاول التخفيف من آثار هجوم إرهابي فعلي (أي تقليل فوائد الضربات الإرهابية)؛و يمكن التمييز بين التدابير الاستباقية سواء أكانت مجرد استهداف للأعراض (أي إحداث آثار على التكاليف والمنافع) أو الأسباب الجذرية للإرهاب (أي زيادة تكاليف الفرصة البديلة للإرهاب) .

وتشرح المؤلفات الاقتصادية طريقة اختيار تدابير مكافحه الإرهاب (ولا سيما في حاله الإرهاب عبر الوطني) بسبب الطابع الجيد للأمن العام والخاص بصورة رئيسية. فالسياسات الدفاعية هي إلى حد كبير سلعة خاصة ، ويتم استيعاب فوائد التوفير الأمني في معظمها من قبل المستثمر ، في حين ان السياسات الاستباقية تظهر خصائص المنفعة العامة ، وتظهر بعض النظريات أنه بالنظر إلى غياب آليات التنسيق التي تجعل الجميع يتخذون تدابير استباقية، سيكون من الأفضل للبلدان اتخاذ تدابير دفاعية والقيام بحرية باتخاذ تدابير استباقية للآخرين في حالة الإرهاب عبر الوطني.. وقد يؤدي ذلك بالتالي إلى عرض مفرط للتدابير الدفاعية ونقص في الإمداد بالتدابير الاستباقية[2].

وتزيد الطبيعة الجيدة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الأمن من الحاجة إلى التعاون على الصعيد الدولي بين البلدان وعلى الصعيد الوطني بين القطاعين الخاص والعام. وتتمثل العقبة الرئيسية في التغلب على أوجه القصور المستمرة في التنسيق بين مختلف

(1) Enders, W. and T. Sandler (2006). The political economy of terrorism. Cambridge, Cambridge University Press

(2) Sandler, T. and K. Siqueira (2006). "Global terrorism: deterrence versus pre-emption." CanadianJournal of Economics 39: 1370-1387.

القطاعات.

ويخلص البعض[1] إلى أن القيادة قادرة على التقليل من عدم الكفاءة في توفير التدابير الدفاعية، ولكنها تفشل غالبا في تحسين الكفاءة من أجل اتخاذ تدابير وقائية .

وعند النظر في العوامل التي تحفز أو تمنع التعاون من أجل تعزيز الأمن ، ينبغي عدم إغفال النقص في الإمدادات الأمنية (أي تدابير مكافحه الإرهاب) ، مما يوفر مزيدا من الاحتياجات للتنسيق الدولي في مجال مكافحة الإرهاب .

وسوف نناقش هنا الآثار الاقتصادية لسياسات مكافحه الإرهاب علي ' ١ ' المستوي الجزئي ، ' ٢ ' عبر القطاعات الاقتصادية ، ' ٣ ' المستوي الكلي و ' ٤ ' المستوي العالمي.

المطلب الأول
الآثار الاقتصادية الجزئية
Micro-economic impacts

على مستويات الاقتصاد الجزئي، يمكن أن تشمل التدابير الأمنية للعوامل الاقتصادية النفقات المباشرة على تكنولوجيات الأمن أو التغييرات غير المباشرة في سلوك الاستهلاك والاستثمار للتحوط من خطر الوقوع ضحية لهجوم. وبالإضافة إلى ذلك، لابد من مراعاة الآثار الدينامية لهذه التغيرات في أنماط الاستهلاك والاستثمار .

١ – التدابير الأمنية للمستهلكين والأسر المعيشية

لا تكاد توجد بحوث بشان التدابير التي تتخذها الأسر المعيشية لتعزيز مستويات الأمن ، حتى بعد أحداث سبتمبر . وبالتالي ، لا تتوفر معلومات أكثر من الأدلة القصصية ، مثل حسابات الذعر من شراء المضادات الحيوية بعد مخاوف الجمرة الخبيثة في الولايات

(1) Ibid .

المتحدة في عام ٢٠٠١. وعلى النقيض من ذلك، تشير بعض الدراسات المحلية[1] إلى أن التدابير الأمنية العامة الأمريكية أقل بكثير من الحكايات ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، كشفت دراسة استقصائية وطنية أجرتها صحيفة نيويورك تايمز في عام ٢٠٠٤ أن الأسر لم تتخذ إجراءات للتحضير لنفسها ضد هجوم إرهابي: ٦١ في المائة من المجيبين لم يجمعوا مجموعة مواد غذائية لظروف الطوارئ ، وذكر ٧٠ في المائة أنهم لم يختاروا مكان اجتماع الأسرة أو خطة الاتصالات في حالة وقوع هجوم.

غير انه حتى إذا كان الاستثمار الفعلي في المعدات الأمنية ضئيلا ، فان أفضليات الاستهلاك والادخار تتأثر بالاعتبارات الأمنية . وتتضح هذه التغيرات في أنماط الطلب الناجمة عن النفور من المخاطر في التأثيرات علي قطاعات الاقتصاد المختلفة ، والتي تكبد بعضها خسائر كبيرة بسبب الخوف من الإرهاب. وكاستنتاج هام في مجال السياسة العامة ، يشير البعض[2] إلى ان المعونة التي تقدمها الدولة إلى الشركات التي تعاني من التعديلات في الطلب الاستهلاكي بسبب الإرهاب ستكون غير ذي قيمة في الحالات التي يتغير فيها الطلب بشكل دائم .

٢ التدابير الأمنية للقطاع الخاص

والخيارات المتاحة للتدابير الأمنية للشركات مشابهة جدا للأسر المعيشية: فالاستثمار في المعدات والتكنولوجيات الأمنية، وقرارات الإدارة للتحوط من خطر وقوع هجوم إرهابي، ينعكس في قرارات الاستثمار. ومن الناحية النظرية، يتعين على الشركات التي تواجه تهديدات مباشرة من الإرهاب أن تتحمل نفقات تكنولوجيا الأمن، وتغطية التأمين،

(1) West, D. M. and M. Orr (2005). "Managing Citizen Fears: Public Attitudes Toward Urban Terrorism." Urban Affairs Review 41(1): 93-105

(2) Drakos, K. and A.M. Kutan (2003). "Regional Effects of Terrorism on Tourism in Three MediterraneanCountries." Journal of Conflict Resolution 47(5): 621-641.

وكثيرا ما تضطر إلى دفع علاوة مخاطر لموظفيها في شكل أجور ورواتب أعلى؛ وتتوقف النفقات الفعلية على طبيعة التهديد والقطاع المعني .

والعامل الأساسي الذي يدفع الإنفاق الأمني ينشا من الشركة ومديريها ودرجه النفور من المخاطر. ويتفق الجميع علي ان النفور من المخاطر والاستعداد لقبول المخاطر يتفاوتان ويختلفان بشكل ملحوظ باختلاف الزمان والمكان ، ولا سيما بين فرادي المديرين، وتظهر دراسة أجراها ريانز وشانكلين أنه في عام ١٩٨٠، صنف ٨٢ من كبار المسئولين الدوليين من الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية والخارجية الإرهاب كعائق رئيسي أمام الاستثمار[1].

ومن حيث الأثر علي الشركات الفردية، تم إجراء مسح لبعض الشركات أجريت بعد هجمات نيويورك، أفاد من خلاله معهد المديرين أن ٢٠٪ من الأعضاء قد زادت من أمن الأعمال منذ ١١ سبتمبر، بما في ذلك ٥٢٪ من الذين قاموا بتقييم المخاطر لتقييم مدى تعرضهم للهجوم و ٤٧٪ لتحسين الأمن في نقاط الوصول . ومع ذلك فمن المهم أن نلاحظ أنه بعد هجوم نيويورك، الشركات البريطانية لا تزال تعتبر الجريمة العامة ضد الأعمال التجارية خطرا أكبر من الإرهاب. وقد استخدم ١٥٪ فقط تدابير أمنية كرد فعل مباشر على التهديد المتزايد للهجوم الإرهابي، ولم يكن هناك سوى نصف المستطلعين خطة طوارئ للحماية من هجوم إرهابي. غير أن ٣٣ في المائة من الشركات غيرت الطريقة التي تنظم بها اجتماعات العمل والسفر، وتفضل البريد الإلكتروني، والمؤتمرات (الفيديو، والويب، والهاتف) على الاجتماعات المباشرة وجها لوجه. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الإجراءات تمثل وسيلة جيدة للشركات لخفض التكاليف التشغيلية الإجمالية.

(1) Ryans, J.K., Jr. and W.L. Shanklin (1980). "How Managers Cope with Terrorism." California Management Review 23(2): 66-72.

وعلي النقيض من ذلك ، فان الدراسة الاستقصائية السنوية العالمية العاشرة لكبار المسئولين التنفيذيين في ٢٠٠٦ خلصت إلى أن المديرين التنفيذيين (حتى بعد هجمات ١١سبتمبر غير المسبوقة) كانوا أقل قلقا بشأن الصدمات غير المتوقعة المترتبة علي الإرهاب أو الكوارث الطبيعية، وتأثيراتها علي النواحي التنظيمية للاقتصاد[١].

كما يسلط التقرير الضوء على مدى اختلاف درجات تصورات المخاطر بين فرادى المديرين التنفيذيين، وعبر المناطق الجغرافية وفيما يتعلق بالظروف الاقتصادية. وقد توصل البعض [٢] إلى استنتاجات مماثلة بشأن الخطر المتصور للإرهاب في دراسة تقارن بين التغطية التأمينية للتامين ضد الإرهاب في كل من ألمانيا والولايات المتحدة في السنوات التي تلت إدخال أعمال التأمين ضد مخاطر الإرهاب. فمن ناحية، يحتجون بأن مجموعة أخرى من العوامل، بخلاف الشعور الفعلي بانعدام الأمن، تمثل زيادة في التأمين ضد مخاطر الإرهاب؛ ومن جهة أخرى ، فإنها توفر بيانات من الدراسة الاستقصائية للخزانة الأمريكية ، التي تبين ان ٩٠ ٪ من المجيبين علي الدراسة ، والتي لم يستميلها التأمين ضد الإرهاب يعتقدون انه "لن يحدث لهم شئ" .

واتساقا مع هذا الإدراك المنخفض للمخاطر، يرى ماكينزي[٣] أن ثلاثة فقط من كل عشرة مشاركين في الاستبيان ذكروا أن شركاتهم قد اتخذت خطوات فعالة للتحضير لأي من السيناريوهات التالية التي يمكن أن تلحق الضرر بأي شركة تقريبا: وباء طبيعي أو كارثة أو زيادة عدم الاستقرار الجيوسياسي ، مثل الإرهاب، . وعلى نفس المنوال، يظهر مسح

(1) PricewaterhouseCooper (2007). 10th Annual Global CEO Survey. PricewaterhouseCooper
(2) Michel-Kerjan, E. and B. Pedell (2006). "How Does the Corporate World Cope with Mega- Terrorism? Puzzling Evidence from Terrorism Insurance Markets." Journal of Applied Corporate Finance 18(4): 61-75
(3) McKinsey (2006). An executive take on the top business trends : A McKinsey Global Survey. McKinsey at : http://www.mckinseyquarterly.com/article_page.aspx?ar=1754andL2=21andL3=114andpagenum=1.2007

برايس واترهوس كوبرز السنوي العاشر للرئيس التنفيذي أن "جميع التهديدات وتوافر المهارات الأساسية والمنافسة المنخفضة التكلفة هما الاثنين الذي تتعامل معه الشركات مع تكبدها نفقات كبيرة"، في حين أن الإرهاب لا يدفع إلى إنفاق كبير . وتقدم كلتا الدراستين الدعم للحجة الرئيسية التي تشير إلى ضرورة إدراج المخاطر الجيوسياسية (بما في ذلك الإرهاب) في استراتيجيات تقييم المخاطر .

وتؤثر مستويات المخاطر المرتفعة تأثيرا أكبر على الاستثمار ليس فقط بسبب التغير في تخصيص الموارد ولكن أيضا بسبب التراجع عن الالتزام بمشاريع جديدة بسبب عدم اليقين . ومع ذلك، يخلص البعض إلى أنه على الأقل في حالة الشركات الأمريكية، لا يبدو أن تكاليف الإرهاب ولا التكاليف المترتبة على التدابير الأمنية تؤثر بشكل كبير على الربحية التي تجنيها الشركات الأمريكية حال انسحابها من البلدان المتأثرة بالإرهاب. ومع ذلك، فإن الأنماط الإجمالية لتدفقات الاستثمار تتناقض مع هذا الاستنتاج المتفائل .

والقلق المحدود بشان الإرهاب ليس مستغربا ، نظرا لان قطاعات محددة فقط هي وحدها التي يحتمل ان تواجه تهديدا مباشرا ، بالنظر إلى ان التهديدات الإرهابية غير المباشرة تعمل من خلال قنوات أخرى ، أي من خلال التغيرات في الطلب ، وتعطل سلاسل الإمداد وغير ذلك من مخاطر التشغيل ، وبعبارة أخرى ، من المرجح ان يتم التصدي للإرهاب في إطار عوامل خطر أخرى. ولكن حتى لو عولج الإرهاب في إطار هذه المجموعات الأوسع من المخاطر ، فان الانهيارات المؤسسية في السنوات الأخيرة تبين ان العديد من الشركات لا تدير المخاطر جيدا ولا تفهم تماما المخاطر التي تواجهها [1].

ويمكن ان يعزي السبب الأكثر أهمية لانعدام التدابير الأمنية إلى تعقيدات أدارة

(1) Buehler, K.S. and G. Pritsch (2003). "Running with risk.It's good to take risks—if you manage them well." McKinsey Quarterly **2003**(4) : http://www.mckinseyquarterly.com/article_page.aspx?ar=1351andL2=5andL3=5.

مخاطر الإرهاب الناجمة عن عده عوامل مثل البيئة الأمنية المترابطة التي توجد فيها الأعمال التجارية ؛ والتهديدات بعيدة المنال وعدم التيقن الدينامي الناجم عن حركة الإرهاب ؛ وأهمية الإجراءات الحكومية لزيادة أو خفض مستوي التهديد الذي تواجهه الشركات. وعلي وجه الخصوص ، فان النقطتين الأولى والثالثة تخلقان عقبات كبيرة أمام الاستثمارات الأمنية، لان فعالية الحماية من الإرهاب تتوقف علي مستوي حماية الحلقة الأضعف ؛ وبالتالي ، فان الاستثمار الذي تقوم به شركه واحدة لا يعني بالضرورة مستوي معزز فعلا من الأمن إذا أخفقت شركات أو حكومات أخرى في التعاون .

وفي الختام ، من الضروري التساؤل عما إذا كانت الاستثمارات الأمنية المحدودة للشركات لها ما يبررها ، بالنظر إلى ضعف الاحتمالات التي تتسم بها الأحداث الإرهابية ، أو ما إذا كانت في الواقع لا تستثمر علي حساب عملياتها فحسب بل للمجتمع بأسره ، بالنظر إلى ان الهجوم الإرهابي يمكن ان يجلب علي الشركات تكاليف تتجاوز حدودها وإمكانياتها بكثير.

٣- التدابير الأمنية علي المستوي الحكومي Security measures at government

وفي حين تركز أنشطة القطاع الخاص بشكل رئيسي على تعزيز مستوى الأمن الخاص بها من خلال تدابير وقائية، فإن الحكومات تواجه مسؤولية تخصيص مواردها المتاحة بين التدابير الدفاعية والاستباقية. والاختيار بين الاثنين أمر بالغ الأهمية، لا سيما فيما يتعلق بأثرها الفعلي على تعزيز المستوى الأمني للبلد.

ولقد لاحظ البعض أن هناك ميلا إلى تفضيل التدابير الدفاعية المضادة للإرهاب على التدابير الاستباقية، الأمر الذي سيؤدي إلى التوازن مع المكاسب الاجتماعية الأقل شأنا

بالمقارنة مع التدابير الاستباقية [1] .

وتميل السياسات الاستباقية إلى توفير منافع عامة محضة لجميع الأهداف المحتملة وعادة ما تشهد نقصا في المعروض ، في حين أن السياسات الدفاعية تميل إلى أن تسفر عن حصة قوية من المزايا الخاصة بالمزود ومقدمي الخدمة ، وغالبا ما تشهد فائضا في المعروض، وكان رد فعل ١١ أيلول / سبتمبر مزيجا من التدابير الدفاعية (مثل الأنظمة الأمنية على الحدود ومراكز النقل) والعمليات الاستباقية (الملاحقة العالمية للإرهابيين).

ومع ذلك ، ففي حين تتحمل الحكومات تكاليف التدابير الاستباقية ، فان القطاع الخاص والأسر هي التي يبدو أنها تتحمل الكثير من عبء تدابير الحماية التنظيمية التي تتخذها الحكومة . وتشير التقديرات إلى أن القطاع الخاص تحمل حوالي ١٠ مليارات دولار سنويا بسبب تدابير الأمن الداخلي في الولايات المتحدة، على الرغم من أنه قد يكون في البداية قد تحمل نفقات أعلى بكثير، أي في حدود ٤٦ مليار دولار أمريكي إلى ٧٦ مليار دولار أمريكي وفقا لبعض التقديرات [2] وبالتالي، فإن التدابير التنظيمية التي تتخذها الحكومات لتعزيز الأمن يمكن أن يكون لها آثار كبيرة على الاقتصاد.

وهذا يؤدي إلى بحث مسالة المشاركة الحكومية المناسبة في توفير الأمن ، وفي هذا الصدد، نقدم حالة توفير الأمن في قطاع الطيران مثالا توضيحيا :

وكون الأمن في أحد المطارات يمكن ان يؤثر علي سلامة ورفاهية من هم في مطارات أخرى يوفر مبررا اقتصاديا لمشاركة الحكومة في أمن الطيران . والسؤال الأساسي هو ما إذا كان ينبغي أن يقتصر دور الدولة على وضع المعايير الأمنية ومتابعة تنفيذها أم أن دورها ينبغي

(1)Enders, W. and T. Sandler (2006). The political economy of terrorism. Cambridge, Cambridge University Press

(2) Stevens, B. (2003). Factors Shaping the Demand for Security Goods and Services. Paper presented at the OECD Forum for the Future on The Security Economy: What Trade- Offs in an Open and Mobile Society? Paris.

أن يشمل أيضا تمويل الأمن وتنفيذه. وفي الولايات الأمريكية ، وفي تطور مثير للجدل ، تولت الحكومة الاتحادية المسؤولية عن التوفير الفعلي لأمن الطيران . ويجادل أنصار هذا التغيير بان الحكم المتعلق بالأمن العام (بالنسبة إلى الحكم الخاص) يقلل من الحوافز للحد من الجودة من خلال تخفيض التكاليف. ومع ذلك ، فان الوكالة العامة قد لا تقدم خدمات الأمن بكفاءة لأنها تعمل بطريقه احتكارية. وعلاوة علي ذلك ، يمكن لوكالة عامة ان توفر قدرا مفرطا من الأمن ، وبذلك تتكبد نفقات لا لزوم لها لأنه من المرجح ان يحكم عليها في سجلها الأمني وليس علي جميع الصفات التي تشملها خدمات النقل الجوي للعملاء والمستهلكين. وبالتالي ، فان النظرية الاقتصادية لا تقدم أجابه واضحة علي ما يحتمل ان يكون مصدرا مستمرا للجدل – وهو النطاق المناسب لمشاركة الحكومة في أمن الطيران[1].

المطلب الثاني
الآثار على القطاعات الاقتصادية
Impacts across sectors

وتؤثر التداعيات الاقتصادية للتدابير الأمنية على مختلف القطاعات بطرق مختلفة، وذلك على نحو متفاوت إلى درجة متفاوتة تتأثر فيها القطاعات بالآثار المباشرة للإرهاب. فالقطاعات التي تواجه مخاطر مباشرة للإرهاب ستتحمل أكبر التكاليف لحماية نفسها من الهجوم. وعلى وجه الخصوص، استثمرت صناعة النقل مبالغ كبيرة في تعزيز الأمن . وفي حين أن الهجمات الإرهابية على النقل والبنية الأساسية قد حدثت في الماضي، فقد كان ذلك في ١١ أيلول / سبتمبر، مما أدى إلى زيادة كبيرة في التدابير الأمنية التي يتعين تطبيقها على كامل قطاع النقل (الطيران، والنقل البحري، والطرق والسكك الحديدية) .

وكانت صناعه الطيران بالتأكيد اشد القطاعات تضررا من التدابير الأمنية، وذلك أولا بسبب الأنظمة الأمنية الصارمة التي أدخلت بعد ٩/١١ ، وثانيا بسبب الانخفاضات الحادة في الطلب علي نقل البضائع وكذلك حركة الركاب بسبب المخاطر التي خلفتها أحداث

(1) Coughlin, C.C., J.P. Cohen and S.R. Khan (2002). "Aviation security and terrorism: a review of the economic issues." Federal Reserve Bank of St. Louis Review 84(5): 9-24 .

سبتمبر ويقدر ان شركات الطيران قد أنفقت US $43,000,000,000 علي الإجراءات الأمنية ، بما في ذلك فحص الأمتعة بمزيد من الدقة ، وزيادة التفتيش إثناء الطيران ، والأنظمة الجديدة لتأمين أبواب قمرة القيادة . وفي الولايات الأمريكية ، قدر قانون أمن الطيران والنقل الأمريكي ل٢٠٠١ تكلفه الحكومة الاتحادية بحوالي $٩,٣مليون بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩. ومن المتوقع ان تبلغ التكاليف الاضافيه لمشغل المطار حوالي $٥٦,٠٠٠,٠٠٠ مليون دولار أمريكي سنويا . وقد تم تحويل بعض هذه التكاليف إلى العملاء[1].

واستجابة لتعزيز الأمن ، بدأت العديد من شركات الطيران بإضافة "الرسوم الإضافية الأمنية"، مما أدى إلى زيادات في الرسوم تصل إلى ٨ دولارات أمريكية للشخص الواحد أو في حدود ٠.١٠ دولارا أمريكيا إلى ٠.١٥ دولارا أمريكيا لكل كيلوجرام من البضائع . وتفيد نتائج الدراسة التي أجراها بلالوك وآخرون[2]. (٢٠٠٧) في هذا الصدد أن تنفيذ فحص الأمتعة في الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أدى إلى انخفاض كبير في الطلب على السفر الجوي، حتى بعد السيطرة على الآثار الأخرى التي قد تؤثر في وقت واحد على الطلب على السفر. أي أن الدراسة تبين ان تدابير مكافحة الإرهاب أدت بالفعل إلى تفاقم حالة قطاع صناعي ضرب بالفعل بالإرهاب ؛ وتنطوي النتائج علي مقايضة بين الأمن (فحص الأمتعة) والربحية المتعلقة بقطاع الطيران .

ومع ذلك ، فان زيادة الأمن قد لا تترتب عليها آثارا سلبية فحسب. وعلي الأقل في حال القطاع المالي ، يبدو ان الأخذ بمراقبه أدق وأكثر صرامة للمعاملات المالية قد حقق بعض العوائد الايجابية. وتبين دراسة استقصائية حول مبادرات مكافحة غسل الأموال في القطاع المصرفي والمالي الذي نفذته برايس ووترهاوس كوبر(٢٠٠٥)أن مبادرات مكافحة غسل الأموال تساهم في تحسين القدرة التنافسية على المدى الطويل؛ ومع ذلك، فإنها قد تضر بتلك البلدان ذات المتطلبات الأكثر صرامة إذا ما نفذت بشكل غير متساو بين البلدان ، ومع

(1) Coughlin, C.C., J.P. Cohen and S.R. Khan (2002). "Aviation security and terrorism: a review of the economic issues." Federal Reserve Bank of St. Louis Review 84(5): 9-24

(2) Blalock, G., V. Kadiyali and D.H. Simon (2007). "The impact of post-9/11 airport security measures on the demand for air travel." Journal of Law & Economics 50: 731-755.

أن مبادرات مكافحة غسل الأموال هي واحدة من أكبر العوامل الدافعة لزيادة تكاليف الامتثال في نصف الكرة الغربي، كما بدأت البنوك الصغيرة تشعر بالضغط وتشكو من هذا العبء التنظيمي الجديد، تعتقد الصناعة عموما ان هذا النهج له ما يبرره في إطار البيئة الأمنية الحالية (الداخلية) ودور التدفقات المالية . وبصفة عامة، يمكن أن تسهم الاستثمارات الأمنية في تحسين كفاءة وفعالية قطاعات محددة والاقتصاد ككل، خاصة حيث يمكن أن يقترن الأمن ضد الإرهاب بقضايا الأمن العام. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن أي تحليل يوضح الآثار الإيجابية المحتملة لتعزيز الأمن على العمليات بصورة شاملة.

وبصرف النظر عن التكاليف المباشرة التي تتكبدها القطاعات لحماية أنفسهم والمجتمع ضد الإرهاب، فإن التغيرات في الطلب وأنماط الاستهلاك، الناشئة عن المخاوف الأمنية للعملاء قد يكون لها آثار كبيرة على تلك القطاعات، والتي من خلالها يواجه العملاء مخاطر مباشرة من الإرهاب .

ويشمل ذلك قطاع النقل، وتحديدا صناعة الطيران التي حظيت بأكبر قدر من الاهتمام في المؤلفات. وكانت الخطوط الجوية تواجه بالفعل صعوبات قبل ١١ أيلول / سبتمبر؛ وأدى الانخفاض اللاحق في الطلب الذي أصاب شركات الطيران الأمريكية بشكل خاص إلى خسائر مقدرة لأعضاء الاتحاد الدولي للنقل الجوي بلغت ١٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠١ . وخسارة إجمالية إضافية بلغت ١٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢. وأعلنت طائرات بوينغ التجارية تخفيض ٣٠ ألف عامل[1]

ومن الجدير بالذكر أن القطاعات المنخفضة التكلفة لم تعاني من هذا الانخفاض في الطلب وفقدان أهميتها : ففي الجنوب الغربي ، جيت بلو في الولايات الأمريكية و ايزي في أوروبا لم تحقق نموا فقط ، ولكن كانت من بين الشركات القليلة التي سجلت أرباحا.

والسياحة هي قطاع آخر يعاني بدرجه كبيره من التغيرات في الطلب بسبب النفور من المخاطر. إما لأنها ستعاني من الإرهاب كاستجابة للتدابير الأمنية المتزايدة أو الضعف

(1) Hooke, R., Agens, G., Chambers, I., et al, (2006). "Civil aerospace in the 21st century - Business as usual ... or a fresh start?" Price Waterhouse Cooper.

المتزايد (المتصور). ويقدم الجدول التالي لمحة عامة عن آثار الإرهاب علي السياحة في البلدان المتضررة. وسنناقش هذه الدراسات (وغيرها) بمزيد من التفصيل أدناه

بعض الأدلة المتعلقة بأثر الإرهاب علي السياحة

Study	Analytical Scope النطاق التحليلي	Main Results النتائج الرئيسية
Enders and Sandler (1991)	Spain, Monthly Data 1970-1988	Terrorism negatively affects the number of visitors of Spain (tourists). There is no evidence of reverse causation. ويؤثر الإرهاب سلبا علي عدد زوار اسبانيا (السياح). ولا يوجد دليل علي وجود علاقة سببيه عكسية .
Enders et al. (1992)	Greece, Italy and Austria, Quarterly Data 1974-1988	Greece, Italy and Austria suffered severe revenue losses from tourism as a consequence of terrorism. وتكبدت اليونان وإيطاليا والنمسا خسائر فادحة في الإيرادات من السياحة نتيجة للإرهاب .
Fleischer and Buccola (2002)	Israel, 1987-1999	Foreign tourism is sensitive to terrorism, while domestic terrorism is not. Shifts from foreign to domestic terrorism in the face of terrorism cannot compensate for losses due to reduced international tourism. والسياحة الخارجية حساسة للإرهاب ، في حين ان الإرهاب المحلي ليس كذلك. ولا يمكن للتحولات من الإرهاب الأجنبي إلى المحلي في مواجهه الإرهاب ان تعوض عن الخسائر الناجمة عن انخفاض السياحة الدولية .
Llorca-Vivero (2008)	Cross-Sectional Gravity Model, 2001-2003	Terrorism works as “bad advertisement”, making tourism in targeted countries less attractive. This effect is stronger for developing countries. ويعمل الإرهاب بوصفه "إعلانا سيئا" ، مما يجعل السياحة في البلدان المستهدفة اقل جاذبيه. وهذا الأثر اقوي بالنسبة للبلدان النامية .
Aly and Strazicich (2000)	Egypt and Israel, 1955-1997 and 1971-1997	While terrorism (along with instability and external war) negatively affect tourism flows, the tourism sector remains important as tourism flows are able to recuperate after negative shocks. وفي حين ان الإرهاب (إلى جانب عدم الاستقرار والحرب الخارجية) يؤثر سلبا علي التدفقات السياحية ، فان قطاع السياحة لا يزال مهما لان التدفقات السياحية قادرة علي التعافي بعد الصدمات السلبية .
Pizam and	Israel, Monthly Data	A high frequency of terrorism is more

Study	Analytical Scope النطاق التحليلي	Main Results النتائج الرئيسية
	1991-	وارتفاع وتيرة الإرهاب هو أكثر من ذلك
Fleischer (2002)	2001	Dangerous to tourism flows than the severity of these attacks. خطرا علي التدفقات السياحية من شده هذه الهجمات .
Drakos and Kutan (2003)	Greece, Italy and Turkey, Monthly Data 1991-2000	Terrorism reduces tourist arrivals, reducing market shares of targeted countries. Terrorism also produces regional spill-over effects, making tourism in a "terrorism infected" region generally less attractive. فالإرهاب يخفض عدد السياح الوافدين ، ويخفض حصص السوق في البلدان المستهدفة. وينتج الإرهاب أيضا آثارا جانبيه علي الصعيد الإقليمي ، مما يجعل السياحة في منطقة "مصابة بالإرهاب" اقل جاذبية بوجه عام .

أما بالنسبة لإسبانيا، التي لم تعان فقط من منظمة إيتا، بل أيضا جماعات إرهابية أخرى (معظمها من اليسار)، فقد قدر أن عمل إرهابي نموذجي يخيف أكثر من ١٤٠,٠٠٠ زائر، كما قدرت الخسائر الفعلية في عائدات السياحة في النمسا وإيطاليا واليونان بمبلغ ٤,٥٣٨ بليون دولار أمريكي و ١,١٥٩ بليون دولار أمريكي و ٠,٧٧ بليون دولار أمريكي على التوالي بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٨. وبالنسبة للفترة نفسها، فقد كان مجموعها ١٦,١٤٥ مليار دولار أمريكي بسبب الإرهاب (بلغ إجمالي الإيرادات السياحية في عام ١٩٨٨ ما قيمته ٧٤,٤٠١ مليار دولار أمريكي) .

وهذا يسلط الضوء على أهمية الخسائر السياحية، و تباين تلك الخسائر بين البلدان. ففي حين فقدت النمسا واليونان وقارة أوروبا بشكل عام أجزاء كبيرة من إيراداتها (٤٠٪ و ٢٣٪ و ٢١٪ على التوالي)، فقد بلغت الخسائر في إيطاليا "فقط" ٦٪. كما لوحظت علاقات سلبية بين الإرهاب والطلب السياحي في بلدان أخرى، بما فيها إسرائيل وتركيا. واستنتج البعض [1] من نموذج العرض والطلب في صناعة الفنادق الإسرائيلية بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨، وجود خسارة نسبتها ١,٢٧٪ من إجمالي الإيرادات خلال هذه الفترة، والتي ترتفع مع تدهور الوضع. أي أن الأدلة تظهر بشكل عام أن الإرهاب يؤثر سلبا على صناعة السياحة

(1) Fleischer, A. and S. Buccola (2002). "War, Terror and the Tourism Market in Israel." Applied Economics 34, 1335-1343.

لأن السياح يعاملون الإرهاب كمخاطر عند التخطيط لعطلاتهم. وتضيف نتائج احدي الدراسات إلى هذا الرأي أن الهجمات الإرهابية المحلية والعابرة للحدود تدخل في حسابات السائح عند اتخاذ خيارات وقرارات السفر [1] .

ويحلل البعض اثر الطابع الفوري الذي تدخل به الأحداث الإرهابية وهل تؤثر بقوة علي قطاع السياحة : ففي حين يلحظ البعض آثارا فورية نسبيا للإرهاب علي السياحة ، أي بعد شهرين أو ثلاثة أشهر بالنسبة لبعض البلدان ، اسبانيا وإسرائيل علي التوالي ، يلحظ آخرون تأخرا في الوقت قبل أن يؤثر الإرهاب على السياحة في اليونان، في حين لا تزال السياحة غير متأثرة بوقوع حادث إرهابي إلى حين انتهاء فترة ١٨ إلى ٢١ شهرا بعد ذلك في حالة قارة أوروبا والنمسا على التوالي .

ويشرح البعض سبب هذه الاختلافات من خلال بحث الفروق في هيكل الحملات الإرهابية ليس فقط بين البلدان ولكن أيضا عبر الزمن . حيث يمكن ان تنبع الاختلافات في التأخيرات الزمنية من الاختلافات في نظم الحجز ، حيث يتم الاحتفاظ بالحجوزات الحالية في حين ان التغييرات لا تتضح إلا في عدد حالات الحجز الجديدة[2].

ويخلص البعض الذي يدرس عدد الليالي السياحية السنوية في مصر وإسرائيل إلى أن الآثار على قطاع السياحة لا تزال عابرة على الرغم من استمرار أعمال الإرهاب وعدم الاستقرار الإقليمي. وفي المقابل، يركز البعض الأخر على إسرائيل ويري بأن صناعة السياحة يمكن أن تتعافى حتى من أعمال الإرهاب الشديدة طالما أن الأعمال الإرهابية لا تتكرر. وهكذا، فعندما تحدث أعمال إرهابية (سواء كانت ذات خطورة عالية أو منخفضة) على فترات عالية وفترات منتظمة، فإن الطلب على السياحة سينخفض باستمرار، وسيتوقف نشاط صناعة السياحة في نهاية المطاف. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن وتيرة الهجمات يبدو أنها تؤثر على السياحة، في حين أن شدة هجوم يبدو أنها لا تؤثر على الطلب السياحي.

ومن الآثار الأخرى التي تم بحثها آثار الإرهاب العابر للحدود على الوجهات

(1) Llorca-Vivero, R. (2008). "Terrorism and international tourism: New evidence." Defence and Peace Economics **19**(2): 169-188.

(2) Frey, B.S. and S. Luechinger (2005). Measuring Terrorism. Law and the State: A Political Economy Approach. A. Marciano and J.-M. Josselin, New Horizons in Law and Economics series. Cheltenham, U.K. and Northampton, Mass.: Elgar: 142-181.

السياحية أخرى، ولا سيما البلدان المجاورة . ومن الأهمية هنا الإشارة إلى دراسة دراكوس وكوتان [1] (٢٠٠٣) حول الآثار الجانبية والعدوى. وباستخدام البيانات الشهرية للفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠، حيث يحققون في تأثير الإرهاب في اليونان وإسرائيل وتركيا على حصة كل منهما في السوق، مع وجود حصة إيطاليا كبلد مسيطر ومتحكم ، ويمثل بقية منطقة البحر الأبيض المتوسط ولاحظوا آثارا كبيرة للإحلال ، كما يقدمون أدله تجريبية أيضا علي آثار العدوي. ولا يوجه سوي نحو ١١ في المائة من الخسائر الإجمالية في حصص السوق إلى وجهات أخرى داخل مجموعه البلدان قيد النظر ، في حين ان نحو ٨٩ في المائة من هذه التدفقات تتدفق إلى مناطق أكثر أمانا)[2]. وهذا يدل على ضرورة فهم مخاوف السياح لوضع استراتيجيات التسويق الإستراتيجية والتشغيلية عليها [3].

ولكن حتى القطاعات التي لا يستهدفها الإرهاب مباشرة يمكن أن تتأثر سلبا بالتدابير الأمنية. وكما هو واضح ، فإن بعض تكاليف الاستثمارات الأمنية في قطاع النقل قد تم نقلها إلى العملاء بدلا من استيعابها بالكامل من قبل الشركات نفسها. ونتيجة لذلك، فإن قطاعات التجارة التي تعتمد على خدماتها ستواجه تكاليف متزايدة لا في شكل رسوم نقل أعلى ولكن أيضا في شكل فترات نقل أطول وتأخيرات في التسليم . وعلى النقيض من هذه التداعيات السلبية، فإن القطاعات التي توفر تكنولوجيات وخدمات أمنية، وهي صناعات الدفاع والأمن، تستفيد من الاستثمارات في التكنولوجيات الأمنية. ، فقد اعتبر ٨٪ من الشركات أن الخوف من الإرهاب قد حسنت بالفعل أرباحها – ٥٣٪ منها كانت من شركات التكنولوجيا، و ٢٧٪ استشاريين أمنيين، ٢٣٪ مصنعي المعدات الأمنية و في الواقع، تم تكرار هذا الوضع بعد هجمات يوليو ٢٠٠٥ في لندن، مع صناعة سيارات الأجرة ومحلات الدراجات في لندن حيث جنت بعض الشركات فوائد انقطاع وسائل النقل والخوف العام من السفر على وسائل النقل العام في العاصمة[4] .

(1) Drakos, K. and A.M. Kutan (2003). "Regional Effects of Terrorism on Tourism in Three Countries Mediterranean ." Journal of Conflict Resolution 47(5): 621-641.
(2) Frey, B.S., S. Luechinger and A. Stutzer (2007). "Calculating Tragedy: Assessing the Costs of Terrorism " Journal of Economic Surveys 21: 1-24 .
(3) Dolnicar, S. (2005). "Understanding barriers to leisure travel: Tourist fears as a marketing basis." Journal of Vacation Marketing 11(3): 197-208.
(4) Institute of Directors, Profits, loss and fear: doing business under the shadow of terrorism, 2005

المطلب الثالث
الآثار الاقتصادية الكلية
Macro-economic impacts

وفي نهاية المطاف، تترجم العمليات والسلوكيات الاقتصادية الجزئية إلى آثار اقتصادية كلية تنعكس علي مختلف المتغيرات. ومثلما هو الحال بالنسبة للمستوى الاقتصادي الجزئي، من الضروري مراعاة ما يلي: (أ) النتائج المباشرة الناجمة عن زيادة الإنفاق في التدابير الأمنية، التي تترجم إلى آثار مالية، وآثار على الاستهلاك الكلي والاستثمار؛ (ب) بالنسبة للآثار غير المباشرة الناجمة عن التدابير الأمنية المتخذة، زيادة تكاليف المعاملات وانعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد، ج) التأثيرات الإجمالية للتغيرات في الاستهلاك والإنفاق الاستثماري التي لا تنجم عن الاستثمارات الأمنية المباشرة، بل من النفور من المخاطر .

١ – الآثار المالية Fiscal effects

مع تزايد النشاط الإرهابي ، يزداد انعدام الأمن داخل المجتمعات وتتغير درجة استجابة الحكومات عن طريق زيادة الإنفاق علي إنفاذ قوانين مكافحه الإرهاب ووكالات الأمن الوطني والجيش. ومن ثم تتحمل الحكومات الكثير من الخسائر الناجمة عن نشاط الإرهاب المباشر عن طريق التكاليف التي تتحملها في احتواء وتخفيف احتمالات العنف الإرهابي والتخفيف من حدته .

ومن الناحية النظرية، من المتوقع أن تتسبب الصدمة السلبية، للحدث الإرهابي، في زيادة الإنفاق العام على الأمن العام ، مع التأثير المحتمل لتأخر النمو على المدى الطويل، حيث أن الميزانيات العالية للدفاع والأمن القومي قد تدفع إلى المزيد من النمو، وتعزيز الاستثمارات؛ وعلاوة على ذلك، هناك بعض الأدلة على أن الإنفاق على الأمن العام قد يدفع أيضا محاولات القطاع الخاص الأكثر فعالية لزيادة الأمن .

في الواقع، يرى ستيفنز[1] أن الحكومات والسلطات العامة الأخرى قد زادت من إنفاقها العام على الأمن، في بعض الحالات إلى حد كبير. وقد تضاعفت ميزانية الأمن الداخلي الأمريكي في السنة المالية ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ إلى مستواها الحالي (٢٠٠٤) بما يزيد

(1) Stevens, B. (2003). Factors Shaping the Demand for Security Goods and Services. Paper Presented at the OECD Forum for the Future on The Security Economy: What Trade- Offs in an Open and Mobile Society? Paris.

قليلا عن ٣٠ مليار دولار أمريكي، حيث بلغ تمويل أمن الطيران ب ٤,٨ مليار دولار أمريكي، وأمن الحدود ١٠,٦ مليار دولار أمريكي. ويخلص ستيفنز. إلى أن هذه الاستثمارات تمول من الضرائب الحكومية أو الإنفاق الخاص. ونتيجة لذلك، حتى لو لم يترتب على ذلك آثار كبيرة على الميزانية، فإن الآثار الاقتصادية ستظل كبيرة .

ومنذ ١١ سبتمبر، قامت حكومات وطنية مختلفة، بما فيها الولايات المتحدة، بتوسيع هيكلها الأمني القومي بشكل كبير. وتعرف أجهزة الأمن الوطني عموما بأنها منظمات حكومية مسؤولة عن رصد المعلومات وجمعها ومعالجتها لأغراض الاستخبارات والاستخبارات المضادة. ووفقا لهيبنر[1] وبحوث معهد الاقتصاد والسلام، بلغت تكاليف وكالات الأمن العالمية ١١٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٤. وترتبط أنشطة هذه المنظمات بمجموعة من المهام الأمنية، ولا يمكن تصنيف نسبة نشاط وكالة الأمن الوطني التي تتعلق على وجه التحديد بمعالجة النشاط الإرهابي .

وتمثل الولايات المتحدة ٧٠ في المائة من مجموع الإنفاق العالمي علي وكالات الأمن الوطني. وتشير التقديرات إلى ان نفقات وكاله الأمن المحلي في الولايات المتحدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٤ بلغت ١,١ تريليون دولار أمريكي ، أي ما متوسطه ٧٣ مليار دولار سنويا. وفي حين ان نفقات وكاله الأمن الوطني ليست مكرسه بالكامل لمكافحه الإرهاب ، فإنها تشكل عنصرا رئيسيا في معظم وكالات الاستخبارات في العالم المتقدم النمو. ويقدر أن نسبة٤٤ في المائة من النفقات التي تقوم بها وكالات الأمن المحلية في الولايات المتحدة مكرسه لمكافحه الإرهاب . وفي المملكة المتحدة ، تخصص نسبه ٨١ في المائة من ميزانيه الموارد المخصصة لهذا المكتب لمكافحه الإرهاب علي الصعيدين المحلي والدولي[2]. وبلغت النفقات التي أنفقتها المخابرات الانجليزية علي أنشطه مكافحه الإرهاب المتصلة بايرلندا الشمالية وحدها أكثر من ٢,٢٨ بليون دولار في ٢٠١٤. وهذا يسلط الضوء علي الاستثمار الكبير الذي التزمت به مختلف الحكومات لمكافحه الجماعات الإرهابية السرية .

ويركز التحليل الوارد في تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٥ على النفقات الأمنية في بلدين، هما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع

(1) Hippner, C. 'A Study into the Size of the World's intelligence Industry' (Doctoral dissertation, MERCYHURST COLLEGE), 2009.

(2) Stewart, M. G., Ellingwood, B. R., & Mueller, J. 'Homeland security: a case study in risk aversion for public decisionmaking'. International Journal of Risk Assessment and Management, 15(5-6), 367-386, 2011

مستويات الشفافية في الحسابات القومية لهذه البلدان. وقد تكون لدول أخرى، مثل روسيا أو الصين، نفقات أعلى للفرد، ولكن لا توجد شفافية تسمح بإجراء تحليل مفيد .

فالنفقات المباشرة علي احتواء الإرهاب هي عموما أكبر بكثير من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الإرهاب . فعلي سبيل المثال ، في ٢٠١٤ ، أنفقت الولايات المتحدة ١١٥ دولارا أمريكيا للفرد علي وكالات الأمن الوطني . غير أن الخسائر الاقتصادية للفرد من الإرهاب بلغت ٦١ سنتا فقط في السنة. وهذا لا يشير إلى أنه ينبغي أن ينفق أكثر فأكثر على احتواء الإرهاب لأن البيانات الهامة عن مدى فعالية كل دولار ينفق على مكافحة الإرهاب ليست متاحة ببساطة. وأيضا، لأن الأحداث الإرهابية لها طبيعة "البجعة السوداء" في أنها يمكن أن تكون كبيرة،ولا يمكن التنبؤ بها وتحدث بشكل غير منتظم ، كما انه من الصعب جدا تطبيق أطر المخاطر العقلانية على الإنفاق على مكافحة الإرهاب . ويوضح الشكل التالى هذه الحقيقة[1].

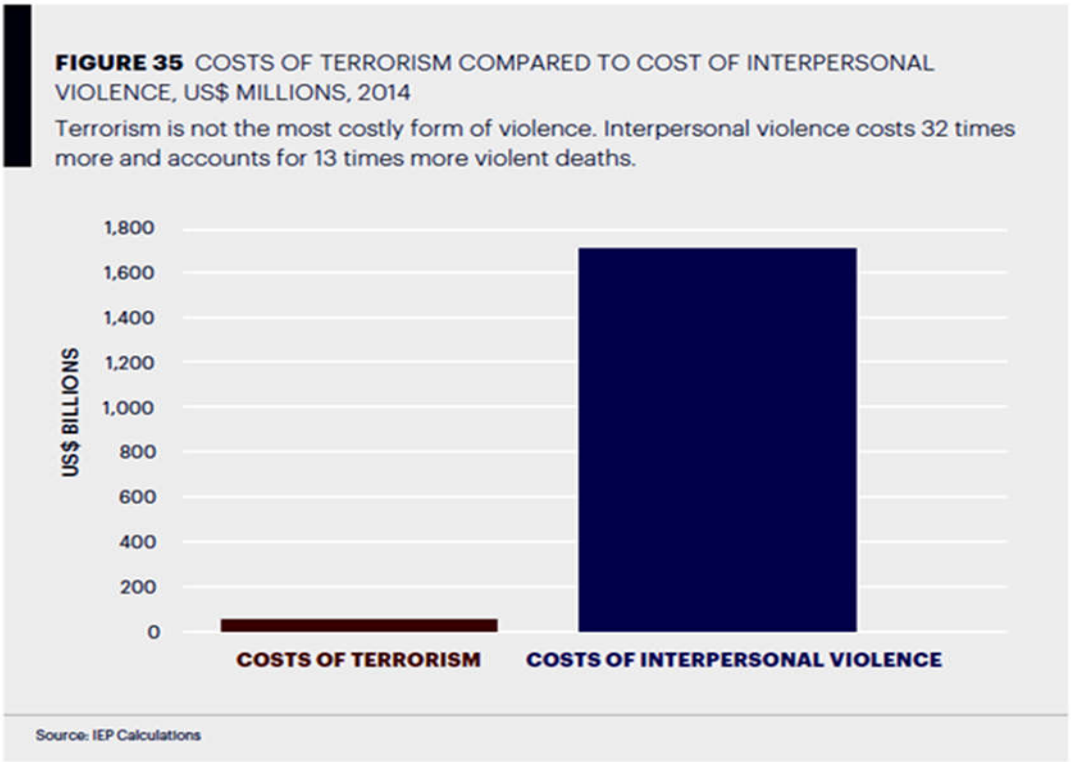

يتعلق بالعنف بين الأشخاص وإنفاق الشرطة ، فإنها تنفق ٢٨١ دولارا أمريكيا للفرد

(1) THE IMPACT OF TERRORISM - GLOBAL TERRORISM INDEX 2015 - MEASURING And UNDERSTANDING" INSTITUTE FOR ECONOMICS & PEACE, PP.1-68

علي خدمات الشرطة وتواجه خسائر قدرها ٩٨٨ دولارا للفرد من جرائم القتل والاعتداء العنيف. وهناك نسبه مماثله من الإنفاق علي الخسائر ينظر إليها في المملكة المتحدة حيث لا يتجاوز نصيب الفرد من الخسائر الناجمة عن الإرهاب ١٥ سنتا ، بينما ينفق ٤٠ دولارا للفرد علي برامج المكافحة. وعلي النقيض من ذلك ، كان لدي المملكة المتحدة ما متوسطه ٨٨٨ دولارا للفرد الواحد من الخسائر الناجمة عن العنف بين الأشخاص بالمقارنة مع ٢٣١ دولارا من الإنفاق علي احتواء ذلك العنف عن طريق الشرطة

وبتحليل التغييرات التي تحدث في مكونات الإنفاق العام في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تبين ان الإرهاب والصراع المسلح قد يؤدي إلى زيادات في الإنفاق الدفاعي ، مما يؤدي إلى تأثير سلبي للإنفاق العام علي المسائل الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي ، فإنها تبين ان الآثار المالية للإنفاق علي الدفاع والأمن في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل يمكن ان يكون لها اثر مالي سلبي إلى حد كبير ، مما يقلل بالتالي من النمو الاقتصادي في المستقبل [1] .

٢- النمو Growth

هذا ما يتصل بالآثار المالية للإنفاق الأمني ولكن الأكثر تعقيدا هو العلاقة بين الإنفاق الأمني والنمو. وهناك مجموعه كبيره من المؤلفات التي تناقش آثار النفقات الدفاعية علي النمو الاقتصادي وتحليل الآثار الجانبية المحتملة للبحث والتطوير في مجال الدفاع علي الاقتصاد[2].

ومع ذلك ، فان هذه الدراسات لا تحدد العلاقة المباشرة بين نفقات الدفاع والنمو. وتبين دراسات مختلفة ان العلاقات بين الدفاع والنمو يمكن ان تتخذ أشكالا عديدة: فيمكن أن يكون للإنفاق الدفاعي أثر متأخر على النمو. بل قد يحفز النمو على المدى القصير، بينما يقيده على المدى الطويل، أو العكس . والواقع ان علاقة السببية قد تكون عكسية إذ أن التنمية الاقتصادية قد تؤثر أيضا علي الإنفاق الدفاعي. ويقدم كوهين وآخرون (٢٠٠٣) تحليلا أدق يفرق بين الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأمد ، وبين الآثار المباشرة وغير المباشرة ، مما يوفر استنتاجا أكثر حذرا بشان كل من آثار الإنفاق الدفاعي من جهة ، وكذلك

(1) Gupta, S., B. Clements, R. Bhattacharya and S. Chakravarti (2004). "Fiscal consequences of armed conflict and terrorism in low- and middle-income countries." European Journal of Political Economy 20:403-421.

(2) Lee, C.-C. and C.-P. Chang (2006). "The Long-Run Relationship between Defence Expenditures and GDP in Taiwan." Defence and Peace Economics 17(4): 361-385

آثار ما يسمي ب "عائد السلام ".

وكثير من البلدان التي تشهد مستويات عاليه من الإرهاب لديها أيضا مستويات عاليه من الصراع المسلح الداخلي. ونتيجة لذلك ، من الصعب فصل آثار الإرهاب علي الأداء الاقتصادي لهذه البلدان عن الأثر الاقتصادي للصراع[1] .

وفي حين أن النمو الاقتصادي والناتج يمكن أن يتأثرا سلبا بأعمال الإرهاب، لا توجد علاقة موحدة في جميع البلدان. وتبين الأدبيات التي تحدد الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإرهاب نتائج متباينة وغالبا متناقضة. وعلاوة على ذلك، فإن تأثير الإرهاب على الناتج يتأثر تأثرا كبيرا بنوع الحكومة ومستوى التنمية والموقع [2] .

وعن الآثار التي سيتركها الإنفاق الأمني لمواجهة الإرهاب على النمو الاقتصادي. يخلص البعض[3] إلى أنه (شريطة ان يسود الانضباط المالي) لا يوجد سبب للخوف من ان النمو الطويل الأجل يتعرض للخطر لزيادة الإنفاق علي الأمن . وبدلا من توقع آثار سلبية من زيادة الإنفاق الأمني، فإنه يلمح إلى الآثار السلبية المحتملة التي تحدث في حلة حدوث العكس للحالة الراهنة . ويؤكد الرأي السابق علي أن الإنفاق الخاص أو الأمن العام لن يكون له تأثير كبير على الاقتصاد الأمريكي، مع تقدير أن الإنفاق الأمني الخاص سوف يقلل من إنتاجية العمل بنسبة ١,١٢٪ فقط والإنتاجية متعددة العوامل بنسبة ٠,٦٥٪ فقط ، وهو ما يعني أن آثاره التجميعية ، صغيرة على الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة . وفيما يتعلق بالإنفاق علي الأمن العام ، فإنه يحسب أن الإنفاق علي الأمن الداخلي سيخفض الإنتاج بنسبه ٠,٦ في المائة فقط علي مدي فتره خمس سنوات. وبالنظر إلى الحجم الأكبر بكثير للإنفاق العسكري في الثمانينات ، فانه يعتقد ان ذلك لا يكاد يذكر ، كما انه لا يؤثر علي العجز في الميزانية الأمريكية. ويقدر البعض ، أن الإنفاق الأمني سيؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو ٠,٧ في المائة بعد خمس سنوات.

---

(١) وفي الحالات التي يظهر فيها الإرهاب آثارا هامه علي المؤشرات الاقتصادية مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الاستثمار الأجنبي المباشر ، كثيرا ما تتورط هذه البلدان أيضا في بعض مستويات الصراع الداخلي .

(2) Bloomberg, 'The Macroeconomic Consequences of Terrorism' - 2004, http://www.econstor.eu/bitstream/10419/76482/1/ cesifo_wp1151.pdf, (accessed 10 October 2015).

(3) Baily, M.N. (2001). Economic policy following the terrorist attacks. Washington DC., Institute for International Economics.

ومع ذلك، يعتقد البعض أن هذه النتائج متفائلة جدا . وبالإضافة إلى ذلك، فقد جاءت بعد فترة وجيزة من هجمات ١١ أيلول / سبتمبر عندما لم يكن بالإمكان معرفة المدى الكامل لتدابير مكافحة الإرهاب. ولذلك، من الضروري معالجة هذه الاستنتاجات بحذر بالإضافة إلى أن هذه التقديرات لا تشير إلا إلى الإنفاق الأمني في الولايات الأمريكية ، وهو الاقتصاد الكبير والمتقدم النمو الذي يزيد فيه الناتج المحلي الإجمالي السنوي عن $١٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠. ومن الممكن أن يكون للإنفاق الأمني اثر كبير علي النمو الاقتصادي في الاقتصادات الصغيرة والبلدان الأقل نموا[1].

٣- التجارة Trade

وتولي الدراسات اهتماما خاصا للآثار السلبية الناجمة عن تباطؤ النقل والتدفقات التجارية بسبب التدابير الأمنية المتزايدة على الحدود ومراكز النقل وتنشا هذه "التكاليف الافتراضية" في التجارة ليس فقط بسبب التأخير في مراكز النقل والضوابط الحدودية بل أيضا عن زيادة رسوم التامين وأسعار التدابير الأمنية التي تنتقل من المشغلين إلى العملاء[2]. ومن الناحية الكمية ، تشير التقديرات إلى أن التأخير لمده يوم واحد بسبب الرقابة علي الحدود يكلف ٠,٥ في المائة من قيمه السلعة المتأخرة وارتفاع تكاليف قيم التداول من ١ ٪ إلى ٣ ٪ من القيمة بعد أحداث سبتمبر .

وتعود هذه الزيادة إلى الزيادة السنوية في تكاليف إنتاج السلع المتداولة من ٥,٦ مليار دولار أمريكي إلى ١٦,٨ بليون دولار أمريكي . وفي نهاية المطاف، ومع المرونة المقدرة لتدفقات التجارة من حيث الحجم (فيما يتعلق بتكاليف النقل) القيمية (من -٢ إلى -٣,٥)، يتوقع أن تتقلص التجارة بين الدول بهذا العامل. مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه الآثار على تكاليف التداول وأحجام التداول اللاحقة سوف تختلف باختلاف السلع وكذلك بين البلدان التجارية من حيث حصتها من التكاليف التجارية بالفعل .

ومع ذلك، لا تنظر جميع الدراسات إلى زيادة الاستثمارات في الأمن بالضرورة من

(1) Gupta, S., B. Clements, R. Bhattacharya and S. Chakravarti (2004). "Fiscal consequences of armed conflict and terrorism in low- and middle-income countries." European Journal of Political Economy 20:403-421.

(2) Nitsch, V. and D. Schumacher (2004). "Terrorism and International Trade: An Empirical" European Journal of Political Economy 20(2): 423-4 Investigation

منظور سلبي،حيث يشير البعض[1] إلى وجود علاقة ثنائية تبادلية بين الإرهاب والانفتاح التجاري، مما يعني أن التكاليف والمنافع النسبية للانفتاح فيما يتعلق بالإرهاب يجب تقييمها بعناية مقابل تكاليف تعزيز التدابير الأمنية .

٤ – الاستثمار Investment

وقد تنتج أيضا الآثار الاقتصادية الكلية للتدابير الأمنية عن تغيرات في اتجاهات وحجم تدفقات الاستثمار بسبب زيادة النفور من المخاطر. ولقد أظهرت الدراسة رقم ٨٢ للمديرين التنفيذيين عن ا لشركات المتعددة الجنسيات الرائدة في الولايات الأمريكية أن قرار الشركة بتعريض نفسها لخطر الإرهاب في البلد المضيف سيتحدد بعوائد الاستثمار التي يجب ان تكون أكبر بكثير منها في الظروف العادية. وبالتالي، من المرجح أن تكون عوائد الاستثمار المرتفعة هي السبب ، وخلصت إلى أنه على الرغم من الصعوبات المحتملة، لن تخرج الشركات من بلد ما، بل تتصدى للتهديدات أو الهجمات الإرهابية كما هو الحال مع أعمال العنف الأخرى [2] .

وكما هو الحال بالنسبة لأعمال العنف الأخرى ، فانه علي النقيض من الإدارة النسبية للإرهاب التي توحي بها هذه التحاليل الجزئية ، فان الدراسات التجميعية أكثر تشاؤما بشان العلاقة بين الإرهاب وتدفقات رؤوس الأموال . وبالنسبة لإسبانيا واليونان، وجد إندرس وساندلر (١٩٩٦) أن انعدام الأمن السياسي طويلا من خلال الإرهاب سيكون له آثار سلبية كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي. حيث تراجعت التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى إسبانيا بنسبة ١٣,٥ في المائة في المتوسط خلال الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٩١؛ كما شهدت اليونان التي عانت منها منظمتين إرهابيتين رئيسيتين في نفس الفترة الزمنية انخفاضا مماثلا في الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ متوسطه ١١,٩ في المائة سنويا .

وعلي صعيد البلدان المختلفة ، يحلل البعض [3] الآثار الكمية للعنف علي الاستثمار الدولي. وتنبثق ثلاثة استنتاجات من هذا التحليل: أولا ، إن العنف في الداخل يميل إلى نقل الاستثمار إلى الخارج ؛ ثانيا ، إن العنف في البلد المضيف ينتقص من تدفقات التجارة

(1) Mirza, D.T. and T. Verdier (2008). "International trade, security and transnational terrorism: Theoryand a survey of empirics." Journal of Comparative Economics 36: 179-194.
(2) Ryans, J.K., Jr. and W.L. Shanklin (1980). "How Managers Cope with Terrorism." California Management Review 23(2): 66-72.
(3) Blomberg, S.B. and A. Mody (2005). "How Severely Does Violence Deter International Investment?" Claremont McKenna College.

والاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يكون هذا الأثر قويا بشكل خاص في البلدان النامية ؛ وثالثا ، يبدو ان عضويه منظمه التجارة العالمية تتصدي للآثار السلبية علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية ، التي توحي بأنه في حين ان العنف يثير خطرا سياسيا ويقلل من تدفقات الاستثمار ، إذ أن عضويه منظمه التجارة العالمية تشير إلى التزام بتقليل المخاطر. ومن ثم فالتحليلات المتعلقة بالآثار الإجمالية تبين ان تدفقات رؤوس الأموال عبر الوطنية تتأثر سلبا بالتدابير المتخذة لتجنب خطر الإرهاب.

الخاتمة

١ – الإرهاب أحد التهديدات الستة الرئيسة للسلم والأمن الدوليين، طبقاً للتقرير المعنون «عالم أكثر أمناً »، مسئوليتنا المشتركة، والصادر بتاريخ أول ديسمبر سنة ٢٠٠٤ م وهو تقرير قدمه فريق رفيع المستوى معني بالتهديدات والتحديات والتغيّرات التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين والذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة لدراسة هذه التهديدات وتقديم التوصيات، ومن بين توصياته وضع إستراتيجية شاملة تتضمن تدابير واسعة النطاق شريطة ألا تكون قسرية.

٢– ويمكن أن تؤدي إجراءات السياسة العامة المتخذة ضد مختلف أشكال الإرهاب التي اتخذت بالفعل أو التي قد تنفذ (نظرا للأدلة) في المستقبل إلى مجموعة متنوعة من الآثار (التكاليف)، ومن المحتمل أن تكون هناك تكاليف اقتصادية.

٣– إن نجاح كل استراتيجية لمكافحة الإرهاب المرادف للذعر والرعب والفتنة والدمار رهين بضمان الحق في الأمن والحق في الحياة اللذين تقرهما الديانات السماوية والمواثيق الأممية لحقوق الإنسان.

٤– إن معرفة "جذور" الإرهاب تساعد على تقييم فوائد السياسات الأمنية وتفاعلاتها مع الاقتصاد.كما ان مختلف الآثار السلبية للإرهاب، تبين لنا لماذا من الأهمية بمكان تناول مسألة سياسات مكافحة الإرهاب وبحث آثارها الاقتصادية .

٥– يبدو ان مكافحه الإرهاب المحلي بالاستراتيجيات اللينة أكثر فائدة. وتشير الأدلة الموجودة إلى ان النجاح الاقتصادي وسياسات الرعاية السليمة تثبط الإرهاب الداخلي داخل حدود الاتحاد الأوروبي ، مما يوحي بان السياسات الاقتصادية والاجتماعية الناجحة قد تسفر عن عائد إضافي للسلام الإرهابي. وفي الوقت نفسه ، قد تكون المشاركة السياسية للمجموعة الهامشية (مثل الأقليات الاثنية) مفيدة في أدارة الصراعات القائمة علي الخطوط الاثنية أو القومية بطرق سلمية.

٦– هناك آثار سلبية على كثير من النشاطات الاقتصادية نتيجة للإجراءات الوقائية في المطارات وعلى الحدود والقيود التي تفرض على التحويلات المالية والتجارة الدولية .

٧– زيادة المخاطر الإرهابية تؤثر سلباً على الإنتاجية في الاقتصاد وترفع تكاليف الفرصة للموارد الموجهة لمكافحة الإرهاب لأن الموارد توجه للقطاع الأمني والدفاعي أكثر

منها للقطاعات الإنتاجية الأخرى. هناك تساؤل حول ما إذا كانت هذه الزيادة في الإنفاق الأمني والدفاعي التي تبرر بمكافحة الإرهاب، هي فعلاً استجابة حقيقية ومتناسبة مع المخاطر الإرهابية، أم أن هذه المخاطر تستخدم كغطاء للدوافع والمصالح السياسية والاقتصادية، وهو تساؤل مشروع ولكن لا تسهل الإجابة عليه. وإذا لوحظ أن مكافحة الإرهاب أخذت شكل الحروب المفتوحة، التي تستخدم، بل تجرب، فيها كل أنواع الأسلحة وتحرك فيها الجيوش والأساطيل وحاملات الطائرات، فإن الأثر الاقتصادي للإرهاب يتعاظم ولا يمكن التقليل منه أو إغفاله، وقد يكون هو الأثر الأكبر، ومن المتوقع أن الإنفاق لا يعود إلى مستوياته السابقة عندما تتحسن الأوضاع.

٨- وتحول جهود مكافحة الإرهاب الإنفاق العام بعيدا عن المشاريع التي يحتمل ان تكون أكثر فعاليه نحو الأمن. ومن المحتمل ان تكون هذه التدابير الأمنية غير فعالة ولا مجدية من حيث التكلفة، حيث تنتج التدابير الأمنية على متن السفن والموانئ والمطارات تكاليف اقتصادية (تكاليف النقل) التي قد تشوه النشاط الاقتصادي، في حين لا تكون وسائل أمنية فعالة بشكل خاص في الوقت نفسه. ومن الواضح أن التدابير الأمنية التي تهدف إلى زيادة تكاليف الإرهاب تزيد أيضا من التكاليف الاقتصادية للعوامل الأخرى، مما يؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها من الناحية الاقتصادية .

٩- وفيما يتعلق باستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي المتعلقة بمكافحة الإرهاب العابر للحدود ، فان بعض الآثار غير المرغوب فيها جديرة بالذكر علي الرغم من كونها ليست اقتصاديه بحتة :

أولا : أن استراتيجيات مكافحة الإرهاب ، مثل التعاون الاستخباراتي أو تبادل المعلومات أو مراقبه الهجرة ، قد تعرض الحريات المدنية والمعايير والمبادئ الديمقراطية للخطر ، وكذلك المناقشة الصريحة لمسالة "قوائم الإرهابيين" لإظهار ان هناك صراعا وتعارضا متأصلا بين الاحتياجات الأمنية التي تؤدي إلى تنسيق الوسائل الأمنية والحقوق الفردية.

ان التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات يعرضان الأسس (الديمقراطية) التي تقوم عليها بعض الدول للخطر عندما لا تخضع هذه المسائل للتدقيق السياسي أو القضائي بطرق كافيه. وفي هذا الصدد ، فان الآثار السياسية للإرهاب من الدرجة الثانية علي مستوي الاتحاد الأوروبي يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تآكل الديمقراطية التي قد يكون من المفارقات أن

تكون هدفا للهجمات الإرهابية .

وثانيا : قد تؤدي استراتيجيات مكافحه الإرهاب إلى تغييرات في السياسة الخارجية. ويشير البعض إلى ان بلدان الاتحاد الأوروبي تتعاون مع بلدان شمال إفريقيا بصفه رئيسيه من أجل مكافحة الإرهاب عبر الوطني (التهديد الذي يشكله الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا). وفي الأساس ، ينتقد ان المخاوف الأمنية للاتحاد الأوروبي قد حلت محل جدول الأعمال الأوروبي لتعزيز التنمية الاقتصادية والسياسية في المنطقة المجاورة له.وبالتالي ، فان الاعتبارات الأمنية تعلو علي الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في المناطق المتاخمة من العالم. ومن ثم فإن الأثر الثاني الأخر للإرهاب في أوروبا هو تغيير في السياسة الخارجية قد يؤدي إلى فوائد قصيرة الأجل (مثل تحسين مراقبه الهجرة أو التعاون الاستخباراتي). ومع ذلك ، فإن الإستراتيجية الأوروبية ، بدعمها الأساسي للمناطق غير الديمقراطية مقابل الأمن ، قد تسهم في إنتاج المزيد من المظالم وبالتالي المزيد من الإرهاب عبر الوطني في الأجزاء المتاخمة من العالم (نظرا إلى أن الأدلة التجريبية تشير إلى ان القمع قد يكون أحد الأسباب الجذرية للإرهاب عبر الوطني).

وثالثا : ان جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الحكومات الأوروبية وأمريكا قد تؤدي إلى آثار للتحول والإحلال. فمن ناحية ، قد تؤدي الزيادات في الأمن الداخلي في الاتحاد الأوروبي إلى نقل الأنشطة الإرهابية إلى البلدان الأقل قدرة علي الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب. غير ان نقل الإرهاب إلى أجزاء أخرى من العالم لا يعني ان الاتحاد الأوروبي (أو الولايات الأمريكية) أكثر أمنا. بل علي النقيض من ذلك ، فان نقل النشاط الإرهابي قد يعني ان الإرهابيين يهاجمون المواطنين الأوروبيين (والأمريكيين) بقوة أكبر في الخارج بدلا من مهاجمتهم في أوطانهم .

وبالمثل، فإن جهود مكافحة الإرهاب التي يبذلها الاتحاد الأوروبي وأمريكا قد تؤدي أيضا إلى تغيير في تكتيكات الإرهابيين ، فالجماعات الإرهابية قادرة على التكيف مع تدابير مكافحة الإرهاب، باستخدام أنواع مختلفة من الأسلحة أو التنظيمات. فقد يؤدي التحكم المشدد بالمطارات ببساطة إلى زيادة تعرض الأجزاء الأخرى من نظام النقل للخطر، مما يزيد من احتمال وقوع هجمات على الحافلات العامة أو القطارات.

تم بحمد الله وفضله

وهو الموفق ومن وراء القصد ،،،

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث ١٢١٢
مقدمة ١٢١٧
مشكلة البحث ١٢١٨
هدف وأهمية البحث..... ١٢١٨
خطة البحث ١٢١٩
المبحث الأول اقتصاديات انعدام الأمن ١٢٢٠
المطلب الأول التعاريف والمفاهيم الأساسية ١٢٢٠
الأمن Security..... ١٢٢٠
تعريف الإرهاب Terrorism..... ١٢٢٣
اقتصاديات الأمن Security economics ١٢٢٥
المطلب الثاني اقتصاديات انعدام الأمن – أسباب الإرهاب..... ١٢٢٦
أولاً: التحليل الاقتصادي لأسباب الإرهاب..... ١٢٢٦
ثانيا :أسباب الإرهاب ١٢٢٩
المطلب الثالث أنواع الإرهاب..... ١٢٣٨
الإرهاب المحلي Domestic Terrorism..... ١٢٣٨
الإرهاب الدولي ١٢٤٠
الإرهاب الانتحاري Suicide Terrorism ١٢٤٤
المبحث الثاني سياسات مكافحة الإرهاب والتأثيرات المتبادلة بين "إجراءات الأمن وانعدام الأمن"..... ١٢٤٧
المطلب الأول السياسات الدفاعية Defensive policies ١٢٤٩
المطلب الثاني السياسات الاستباقية Proactive policies ١٢٥٤
المطلب الثالث العوامل المحددة للآثار الاقتصادية لسياسة مكافحه الإرهاب ١٢٦١
المبحث الثالث الآثار الاقتصادية لسياسة مكافحه الإرهاب ١٢٦٥
المطلب الأول الآثار الاقتصادية الجزئية Micro-economic impacts..... ١٢٦٨
المطلب الثاني الآثار على القطاعات الاقتصادية Impacts across sectors ١٢٧٥
المطلب الثالث الآثار الاقتصادية الكلية Macro-economic impacts..... ١٢٨٢
الخاتمة..... ١٢٩٠
فهرس الموضوعات ١٢٩٣